الدرس النحوي عند تمام حسان وعبد الرحمن أيوب
بين الشكل والدلالة

د. محمد أحمد محمد أبوبكر
مدرس النحو والصرف بكلية التربية
جامعة مطروح

ملخص الدراسة:

في نهاية النصف الأول من القرن العشرين ابْتُعِث عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لدراسة المناهج اللغوية الحديثة في الجامعات الأوربية، وكان من أبرز هؤلاء تمام حسان وعبد الرحمن أيوب، حيث إنهما ابتعثا إلى جامعة لندن عام ١٩٤٦م، وحصلا من هذه الجامعة على الماجستير عام ١٩٤٩م، ثم على الدكتوراه عام ١٩٥٢م، وعلاوة على هذا التشابه في الابتعاث، فقد تشابها أيضا في النشأة العلمية التي سبقت الابتعاث، فكلاهما تعلم في الأزهر الشريف، ثم في مدرسة دار العلوم.

وبعد عودتهما من الابتعاث محمّلين بمناهج ونظريات جديدة في دراسة اللغة، أخذ كل منهما ينشر مبادئ علم اللغة الوصفي، ويطبق المناهج الحديثة في دراسته للغة العربية، فنحن أمام عالمين يتميزان بالأصالة والمعاصرة، حيث إنهما نشأا نشأة تراثية، ثم اطلعا على المناهج الحديثة في مظانها ومن روادها، مما أحدث أثرا كبيرا في إنتاجهما العلمي.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد اختلف العالمان في تناولهما لبعض القضايا المتعلقة بالدرس النحوي العربي، وكان من أبرز هذه القضايا قضية الشكل والدلالة في الدرس النحوي، فقد اتخذ كل منهما منهجا مناقضا للآخر، وهذا ما لفت نظري وكان سببا رئيسا لفكرة هذا الدراسة، التي جاءت بعنوان "الدرس النحوي عند تمام حسان وعبد الرحمن أيوب بين الشكل والدلالة"، حيث قامت الدراسة بتتبع هذه المسألة لدى كل منهما نظريا وتطبيقيا مع الموازنة بينهما.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها ما يأتي:

١ – اتفق منهج تمام حسان في مرحلته الأولى مع منهج عبد الرحمن أيوب في اتباع المنهج الشكلي واستبعاد الدلالة في الدرس النحوي، تأثرا بمبادئ مدرسة بلومفيلد.

٢ – كل منهما يراعي المقام أو الظرف الخارجي في تحديد معنى الجملة تأثرا بفيرث، ولكن هناك فارقا جوهريا بينهما، فتمام حسان ينظر إلى المقام كقرينة من قرائن المعنى النحوي، أما عبد الرحمن أيوب فينظر إلى المقام أو الظرف الخارجي بعد التحليل الشكلي للتركيب، فهو يستبعد الدلالة والظرف الخارجي في التحليل النحوي.

٣ – توافق منهج عبد الرحمن أيوب مع منهج تمام حسان في بداية اطلاعه على المنهج التحويلي على رفض القول بالبنية العميقة والبنية السطحية؛ لاعتبار هذا الأمر ضربا من التأويل، يعتمد على

الحدس والتخمين، لا على أمر واقعي.

٤ – كل منهما يصف النحاة العرب بالنظر إلى مسألة الشكل والدلالة وصفا متناقضا تماما مع وصف الآخر.

٥ – اتفق أيوب مع تمام حسان في مرحلته الأولى على كون العلامة الإعرابية هي الأساس في بيان المواقع والوظائف النحوية بجانب أمور شكلية أخرى كالرتبة والتوافق، أما تمام حسان في مرحلته الثانية لا يعطي العلامة الإعرابية أهمية تفوق بقية القرائن النحوية، فما هي إلا قرينة واحدة تتضافر مع قرائن عدة لبيان المعاني النحوية.

٦ – اتفق رأي عبد الرحمن أيوب مع رأي تمام حسان في المرحلة الأولى، في الأساس العام لتقسيم الكلام، وخرج تمام حسان بناء عليه بتقسيم رباعي، بينما عبد الرحمن أيوب اكتفى بالنقد فقط.

٧ – اتفق كل منهما في رفض الإعراب التقديري، أما الإعراب المحلي فاختلفا فيه، قبله عبد الرحمن أيوب ورفضه تمام حسان.

٨ – الإسناد عند عبد الرحمن أيوب علاقة نحوية لفظية شكلية فحسب، تتمثل في موضع كلمة بالنسبة لأخرى، أما الإسناد عند تمام حسان فهو قرينة معنوية تتضافر مع قرائن أخرى لبيان المعنى النحوي.

٩ – يرفض عبد الرحمن أيوب فكرة الحذف والاستتار مطلقا، أما تمام حسان لا يرفضها على إطلاقها، ولكنه يرفض ما سماه النحاة بالحذف الواجب.

الكلمات الدالة:

حسان – أيوب – الدرس النحوي – الشكل – الدلالة

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية:

At the end of the first half of the twentieth century, several faculty members from Egyptian universities were sent to study modern linguistic curricula at European universities. The most prominent of these were Tamam Hassan and Abdel Rahman Ayoub, who were sent to the University of London in 1946 and obtained their master's degrees from this university in 1949, and then their doctorate in 1952. In addition to this similarity in their mission, they were also similar in the scientific background that preceded their mission, as both of them studied at Al-Azhar Al-Sharif, and then at Dar Al-Ulum School. After their return from their mission, laden with new curricula and theories in the study of language, each of them began to spread the principles of descriptive linguistics

and applied modern curricula in his study of the Arabic language. We are faced with two scholars who are distinguished by their originality and modernity, as they were raised in a traditional upbringing, and then they learned about modern curricula in their sources and from their pioneers, which had a great impact on their scientific production. Despite this agreement, they differed in their approach to some issues related to the Arabic grammatical lesson, and the most prominent of these issues was the issue of form and meaning in the grammatical lesson, as each of them adopted an approach that contradicted the other, and this is what caught my attention and was the main reason for the idea of this study, which was entitled "The grammatical lesson according to Tamam Hassan and Abdul Rahman Ayoub between form and meaning", as the study followed this issue according to each of them theoretically and practically, while balancing between them. The study reached several results, including the following:

1 - Tamam Hassan's approach in its first stage agreed with Abdul Rahman Ayoub's approach in following the formal approach and excluding meaning in the grammatical lesson, influenced by the principles of the Bloomfield School.

2 - Each of them is interested in the situation or the external circumstance influenced by Firth, but there is a fundamental difference between them, as Tamam Hassan looks at the situation as a clue to the grammatical meaning, while Abdul Rahman Ayoub looks at the situation or the external circumstance after the formal analysis of the structure, as he excludes the meaning and the external circumstance in the grammatical analysis.

3 - Abdul Rahman Ayoub's approach agrees with Tamam Hassan's approach at the beginning of his knowledge of the transformational approach in rejecting the statement of the deep structure and the surface structure; because this matter is considered a kind of interpretation, based on intuition and guesswork, not on a realistic matter.

4- Each of them describes the Arab grammarians in terms of looking at the issue of form and meaning in a description that is completely contradictory to

the description of the other.

5- Ayoub agreed with Tamam Hassan in his first stage that the diacritical mark is the basis for explaining grammatical positions and functions, in addition to other formal matters such as rank and agreement. As for Tamam Hassan in his second stage, he does not give the diacritical mark importance that exceeds the rest of the grammatical clues, as it is only one clue that combines with several clues to explain grammatical meanings.

6- Abdul Rahman Ayoub's opinion agreed with Tamam Hassan's opinion in the first stage, in the general basis for dividing speech, and Tamam Hassan came out based on it with a four-part division, while Abdul Rahman Ayoub was satisfied with criticism only.

7- Each of them agreed to reject the estimated diacritical mark, as for the local diacritical mark, they differed in it, Abdul Rahman Ayoub accepted it and Tamam Hassan rejected it.

8- The attribution according to Abdul Rahman Ayoub is a grammatical, verbal, and formal relationship only, represented in the position of one word to another, while the attribution according to Tamam Hassan is a semantic clue that combines with other clues to explain the grammatical meaning .

9- Abdul Rahman Ayoub rejects the idea of deletion and concealment, while Tamam Hassan does not reject it absolutely, but he rejects what grammarians call obligatory deletion.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،،

ففي نهاية النصف الأول من القرن العشرين ابتعث عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لدراسة المناهج اللغوية الحديثة في الجامعات الأوربية، وبعد عودتهم أخذ الفكر اللغوي العربي يتعرف ويتصل بمناهج ونظريات وآراء جديدة في دراسة اللغة؛ ومن ثَمّ بدأت حركة نقدية للتراث اللغوي العربي تصاحبها وتواكبها حركة أخرى تتمثل في تقديم النظريات اللغوية الحديثة، ومحاولة قراءة التراث اللغوي العربي على ضوئها بحثا عن أصول جديدة تتلاءم مع ما توصل إليه علم اللغة الحديث والمعاصر من آراء ونظريات في بحث اللغة ودراستها.

ومن أبرز هؤلاء تمام حسان (١٩١٨م – ٢٠١١م) وعبد الرحمن أيوب (١٩١٩م – ٢٠١٣م)[(١)]، حيث إنهما اتفقا في النشأة العلمية ووجهة الابتعاث والتلمذة، فكلاهما درس في الأزهر الشريف، ثم في مدرسة دار العلوم، ثم ابتعثا إلى جامعة لندن للدراسة في معهد الدراسات الشرقية، وتتلمذا عل يد أستاذ واحد وهو فيرث رائد الاتجاه الاجتماعي في دراسة اللغة، ثم عادا إلى الموطن الأصلي مُحمَّلين بمبادئ المنهج الوصفي في دراسة اللغة.

فهما في ابتعاثهما عاصرا بنيوية بلومفيلد وأتباعه، وتتلمذا على يد فيرث رائد المدرسة الإنجليزية وصاحب فكرة السياق، واطلعا بعد ذلك على مستحدثات الدرس اللغوي التي ظهرت على الساحة، وكان من أبرزها نظرية تشومسكي اللغوية.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق فقد اختلف العالمان في تناولهما لبعض القضايا المتعلقة بالدرس النحوي العربي، وكان من أبرز هذه القضايا قضية الشكل والدلالة، فقد اتخذ كل عالم منهجا مناقضا للآخر، وهذا ما لفت نظري وكان سببا رئيسا لفكرة هذا الدراسة، وجاءت بعنوان "الدرس النحوي عند تمام حسان وعبد الرحمن أيوب بين الشكل والدلالة"، حيث قامت الدراسة بتتبع هذه المسألة لدى كل منهما نظريا وتطبيقيا

---

(١) لترجمة تمام حسان انظر: العارف، عبد الرحمن حسن، تمام حسان سيرة ومسيرة ، بحث نشر في الكتاب التذكاري "تمام حسان رائدا لغويا" أشرف على إعداده عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢م – (أبو بكر)، محمد أحمد محمد، جهود الدكتور تمام حسان الصرفية والنحوية، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ٢٠٠٦م – المجمعيون في تسعين عاما، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ٢٠٢٣م، ص ٢٠٤ – ٢٠٩.

ولترجمة عبد الرحمن أيوب انظر العبودي، حيدر محمد جبر، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص ٤ – ١٥. نشر الدكتور سعد مصلوح مقالا على موقع الأستاذ الدكتور محمد حماسة، نشر فيه ترجمة لعبد الرحمن أيوب، ولم أستطع توثيقها بسبب إغلاق الموقع للتطوير.

مع الموازنة بينهما[١].

وجاءت الدراسة من مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع:

تناولت في المقدمة فكرة الدراسة وخطتها، وفرضيتها، وأهدافها، وأهميتها، وأسئلتها، والمنهج المتبع فيها، والدراسات السابقة عليها.

أما التمهيد فتناولت فيه بإيجاز مسألة المعنى عند عالمين يمثلان أهم الروافد الفكرية في علم اللغة الحديث لكل من تمام حسان وعبد الرحمن أيوب، وهما بلومفيلد وفيرث، ثم أشرت إلى اختلاف المراد بمصطلح المعنى في الدرس النحوي العربي.

وأما مباحث الدراسة فكانت على النحو التالي:

الأول: الإطار النظري لمسألة الشكل والدلالة عند كل منهما.

الثاني: أقسام الكلام

تناولت فيه رأي كل منهما في تقسيم النحاة للكلام، ثم تناولت تقسيم كل منهما للكلام موضحا الأسس والمبادئ التي ارتضاها في التقسيم.

الثالث: بعض قضايا الإعراب

تناولت فيها مفهوم الإعراب عند كل منهما، ورأيهما في دلالة العلامات الإعرابية، وسبب اختلافها، ثم تناولت رأي كل منهم في الإعراب المحلي والإعراب التقديري.

الرابع: الجملة

تناولت فيه تقسيم الجملة عند كل منهما، وكذلك بعض القضايا المتعلقة بالجملة.

الخامس: الموقف من النحو التحويلي

تناولت موقف كل منهما من النحو التحويلي، مبينا أثر هذا المنهج في دراستهما للنحو العربي.

وجاءت في النهاية الخاتمة متضمنة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وفي كل الموضوعات التي تناولتها الدراسة، يتم عرض القضية لدى كل منهما بالنظر إلى مسألة الشكل والدلالة، ثم الموازنة بينهما، فهي دراسة وصفية لقضية الشكل والدلالة لدى هذين العلمين وليست دراسة نقدية.

فرضية الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية هي كون اطلاعهما على مناهج غربية متعددة، أحدث أثرا مختلفا في

---

(١) قسمت الدراسة البحث النحوي عند تمام إلى مرحلتين، وتتمثل المرحلة الأولى في كتابيه: مناهج البحث في اللغة ١٩٥٥م، واللغة بين المعيارية والوصفية ١٩٥٨م، وتتثمل المرحلة الثانية في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٧٣م، وما تلاها من أعمال، وتم هذا التقسيم نظرا لاختلاف رأي تمام حسان في كثير من المسائل بين المرحلتين، وخاصة مسألة الشكل والدلالة.

تناول كل منهما للنحو العربي.

أهداف الدراسة:

١ – تنظير مسألة الشكل والدلالة لدى كل منهما، ثم بيان أثرها في التطبيق.

٢ – الموازنة بين كل منهما في الموضوعات المدروسة بالنظر إلى مسألة الشكل والدلالة.

٤ – بيان المنطلقات الفكرية الغربية لدى كل منهما.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في أنني لم أعثر على دراسة مستقلة تربط بين هذين العلمين في قضية الشكل والدلالة رغم أهمية المسألة وأثرها في منتج كل منهما، حيث كان موقف كل منهما من هذه المسألة أساس انتقاده لمنهج النحاة العرب، ونقطة انطلاق في أعماله.

أسئلة الدراسة:

انطلاقا من الفرضية السابق فإن البحث يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – ما سبب اختلاف موقف كل منهما من مسألة الشكل والدلالة؟

٢ – ما أوجه الشبه والاختلاف بينهما في هذه المسألة؟

٣ – ما أثر موقف كل منهما في الجانب التطبيقي على النحو العربي؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على عرض مسألة الشكل والدلالة لدى كل منهما مع عقد الموازنات بينهما.

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسة مستقلة تناولت مسألة الشكل والدلالة بين هذين العالمين رغم كثرة الدراسات التي أجريت عن تمام حسان خاصة، ولقد عثرت على اثنتي عشرة دراسة قارنت تمام حسان بلغويين آخرين في موضوعات مختلفة[1]، ولم تتعرض هذه الدراسات للمقارنة بين تمام حسان وعبد الرحمن أيوب، ولكني سأشير إلى بعض الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة:

١ – الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، حيدر محمد جبر العبودي، ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

هذه الدراسة كانت عرضا عاما لجهود عبد الرحمن أيوب الصوتية والصرفية والنحوية، ولم تخصص مبحثا لمسألة الشكل والدلالة عند عبد الرحمن أيوب.

٢ – النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها،

(١) انظر (أبو بكر)، محمد أحمد محمد، أثر تمام حسان في البحث اللغوي الحديث والمعاصر (نظرية القرائن نموذجا)، مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الوادي الجديد، المجلد ٣، العدد ١١، سبتمبر ٢٠٢٤م، ص٥٥٧.

محمد صلاح الدين الشريف، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٧، ١٩٧٩م.

تعد هذه الدراسة دراسة نقدية لكتاب اللغة العربية معناها ومبناها، بكل الأنظمة التي اشتمل عليها، ولم يشر إلى موضوع الدراسة إلا إشارات عابرة.

٣ – بنية الجملة العربية في منظور الدارسين المحدثين عبد الرحمن أيوب نموذجا، محمد يزيد سالم، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، جامعة محمد بو ضيافة، المسيلة، الجزائر، العدد ٢، المجلد، ١، ٢٠١٨م.

فهذه دراسة خصصت لدراسة الجملة عند أيوب معتمدة على كتاب "دراسات نقدية في النحو العربي" فقط.

٤ – الجملة بين الدكتور أنيس والدكتور تمام حسان، عبد الكاظم محسن الياسري، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، المجلد ١٢، العدد ٢٣، ٢٠١٨م. هذه الدراسة كما هو واضح من عنوانها لم تتعرض إلا لموضوع الجملة، ولم يكن همها قضية الشكل والدلالة، ومما يؤخذ عليها أنها لم تعتمد في الجانب الدلالي عند عبد الرحمن أيوب إلا على كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) فقط.

٥ – الفكر اللساني الدلالي في آثار تمام حسان وتأثره بعلم اللغة الغربي، فتحية محمود الدبابسة، دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٨م.

تناولت هذه الدراسة الدلالة في المستويات الخمسة التي تناولها تمام حسان، وكانت عناوين فصولها على النحو التالي: الدلالة الصوتية، الدلالة الصرفية، الدلالة النحوية، الدلالة المعجمية، الدلالة السياقية، فهذه الدراسة أيضا لم تخصص مبحثا لموضوع الدراسة ولم يرد إلا عرضا.

٦ – تشقيق المعنى عند تمام حسان في ضوء نظرية السياق، فتحية محمود الدبابسة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة، المجلد ٢٧، العدد ٤، ٢٠١٩م.

أشارت هذه الدراسة إلى مسألة تشقيق المعنى عند تمام حسان وعلاقته بـ (فيرث).

التمهيد

مسألة "المعنى" في الدرس النحوي هي نقطة انطلاق للوصفيين العرب بعد عودتهم من ابتعاثهم في هجومهم على النحو العربي ودراستهم له، مع اختلاف وجهات نظرهم، وروافدهم الفكرية، ولذا تناولت بإيجاز في هذا التمهيد لأهم عالمين أثرا في فكر تمام حسان وعبد الرحمن أيوب، وهما بلومفيلد وفيرث، ثم أشرت إلى المراد بمصطلح المعنى في الدرس النحوي.

المعنى عند بلومفيلد (١٩٤٩م)

بلومفيلد لغوي أمريكي عاش في النصف الأول من القرن العشرين، وهو أحد رواد اللغويات البنيوية، وكان مفهوم بلومفيلد عن العلم مفهوما إمبريقيا بشكل قوي[١]؛ ولذا فهم مصطلح "علمي" أنه يتضمن رفض

(١) انظر ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،

المادة غير القابلة للملاحظة المباشرة، أو القياس المادي[١].

وبلومفيلد من أصحاب نظرية السلوك،[٢] فاللغة عنده وعند أتباعه من السلوكيين "ليست إلا نوعا من الاستجابات الصوتية لحدث معين، فالإنسان يسمع جملة معينة، أو يرى شيئا، أو يشعر بشعور فيتولد استجابة كلامية دون أن ترتبط هذه الاستجابة بأي صورة من صور التفكير العقلي"[٣].

فالمعنى عنده "عبارة عن الموقف الذي ينطق فيه المتكلم تلك الصيغة، والاستجابة التي تستدعيها في نفس السامع"[٤].

وبناء على هذا المنهج أكد بلومفيلد على التحليل الشكلي للغة ونبذ العقلانية، والإصرار على استبعاد المعنى من التحليل اللغوي، وهذا ليس لعدم أهمية المعنى، ولكن لإيمان أصحاب هذه المدرسة بأن التحليل الدلالي للغة لا يصل بأية حال للدقة العلمية المتاحة للتحليل الشكلي للمادة اللغوية كما تلاحظ وتسجل[٥]، ولاعتبار المعاني موضوعا للدراسة عند علماء النفس[٦].

ومدرسة بلومفيلد هي إحدى مدارس علم اللغة البنيوي التي تنظر إلى اللغة على أنها بنية، وأن هذه البنية لكي تدرس لا بد أن تحل إلى مكوناتها[٧]، فهي تقوم بتحليل كل من الأنظمة الثلاثة الظاهرة للغة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي على حدة بمعزل عن النظام الآخر[٨].

ولذا حاولت مدرسة بلومفيلد أن تضع أصول التحليل النحوي ومبادئه في قالب شكلي خالص دون

العدد ٢٢٧، نوفمبر، ١٩٩٧م، ص ٣٤٤. الإمبريقية: هو المذهب الذ يرى أن أصل المعرفة هو التجربة والاعتماد على الدليل المادي.

(١) انظر ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ٦٧.

(٢) انظر: السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م، ص ٣٤٦ – ف.ر. بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص ٨١.

(٣) خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص ١٢٤.

(٤) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، القسم الثاني،١٩٦٩م، ص ١٦٥– انظر ف.ر. بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م، ص ٨١.

(٥) انظر: خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٩، سبتمبر ١٩٧٨م، ص ٣٨٩ – نحلة، محمود، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٢٧ – خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢٥ – ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦ .

(٦) الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ص ٣٢.

(٧) انظر خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١١٨.

(٨) انظر خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٣٨٩.

إشارة إلى المعنى[١]، وعولت هذه المدرسة في مقياسها أن يكون مقياسا آليا، وكان محور اهتمامها (توزيع) الوحدات اللغوية، تمتحنه بطريقة (الاستبدال)[٢].

أي أن هذه المدرسة تهتم بدراسة سلوك العناصر اللغوية داخل البنية اللغوية من خلال المواقع والمواضع التي تحتلها في الكلام، فهذه الوحدات هي وحدات محدودة، ولكنها ذات قدرات توزيعية غير محدودة، ومن ثم أصبحت التوزيعية هي المنهج الذي اعتمد عليه بلومفيلد في وصف ودراسة اللغة[٣].

وتقوم التوزيعية على فكرة الإبدال والإحلال، حيث تستبدل وحدة لغوية محل وحدة لغوية أخرى في بيئة لغوية أكبر، مثل فونيم في كلمة، أو كلمة في جملة، مثال ذلك استبدال الفونيم (ق) في كلمة (قام) بفونيم النون (ن) في كلمة (نام)، وإحلال كلمة (رجل) محل كلمة (فرس) في جملة مثل: رأيت فرسا، ومعنى هذا أن الفونيمين (ق، ن) ينتميان إلى طبقة لغوية واحدة هي الفونيم، ومثل ذلك أيضا تنتمي كلمتا (رجل، وفرس) إلى طبقة الأسماء[٤].

وتحاول التوزيعية بهذا الأسلوب الخلاص من التعريفات التقليدية التي اعتمدت في تحديد أقسام الكلام على المعيار الدلالي أو الفلسفي أو العقلي[٥].

وحينما يقارنون بين التعريفات النحوية القائمة على هذه الطريقة، والتعريفات المستعملة في النحو التقليدي، يجدون تعريفات هذه الطريقة أبسط وأدق، كما يجدونها أكثر علمية[٦].

المعنى عند فيرث (١٩٦٠م)

هو مؤسس المدرسة الإنجليزية الحديثة في الدرس اللغوي، وحجر الزاوية في النظرية اللغوية الاجتماعية التي يتبناها فيرث هو "فكرة السياق"[٧]، والتي وفقا لها ترجع معاني المنطوقات وكلماتها وعبارتها المكونة لها إلى وظائفها المختلفة في سياقات الحال الخاصة التي تستعمل فيها[٨].

والسياق عند فيرث ينقسم إلى نوعين: [٩]

---

(١) انظر ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ص ٧١.

(٢) انظر الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٣٢.

(٣) انظر خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢٥.

(٤) انظر السابق، ص ١٢٥– وانظر الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، الحديث، ص ٣٢، ٣٣.

(٥) انظر خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٢٥.

(٦) انظر الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٣٣.

(٧) انظر خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٣١، ١٣٢.

(٨) انظر ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص ٣٤٩.

(٩) انظر خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٣٥.

١ – السياق اللغوي: ويتمثل في العلاقات الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والدلالية.

٢ – سياق الحال: ويمثل العالم الخارجي الذي له صلة بالحدث اللغوي.

ويرى فيرث أن الوصول إلى معنى أي نص لغوي (التحليل اللغوي) يستلزم: [١]

١ – أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية والفونولوجية، والمورفولوجية، والنظمية، والدلالية، والمعجمية)، مع ملاحظة أن هذه المستويات ترتبط برباط وثيق؛ لكي تصل في النهاية عبر كل مرحلة أو مستوى إلى المعنى اللغوي العام.

٢ – تحديد بيئة الكلام المدروس وصيغته؛ لعدم الخلط بين لغة وأخرى، أو لهجة وأخرى.

٣ – أن يبين سياق الحال (المَاجَرَيات): شخصية المتكلم، شخصية السامع، وجميع الظروف والعوامل المحيطة بالموقف الكلامي.

٤ – أن يبين نوع الوظيفة الكلامية: تمنٍّ، إغراء ... إلخ.

٥ – يبين أثر النص الكلامي في المشتركين.

فالمعنى في رأي فيرث هو "كلٌّ مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية، وأهم عناصر هذا الكل هي الوظيفة الصوتية، ثم المورفولوجية، والنحوية، والقاموسية،، والوظيفة الدلالية لـ (سياق الحال)" [٢]، و"لابد للوصول إلى المعنى من الربط بين النتائج التي تُوصِل إليها هذه التحليلات جميعا ربطا يدحل في اعتباره سائر عناصر سياق الحال"[٣].

أي أن المعنى عنده هو "الوظيفة في سياق"[٤]؛ ولهذا فإنه يصرح بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية[٥]، فهو يتناول المعنى "بأسلوب الوظائف الدلالية للكلمات والعبارات والجمل في سياقات الموقف المختلفة"[٦].

---

(١) انظر: السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣١٢ – بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، القسم الثاني، ص ١٧٢، ١٧٣– انظر ف.ر. بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ص ٧٧ – خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٢) انظر: حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٣٠٣ – السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣١٢.

(٣) انظر: السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣١٢.

(٤) انظر ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص ٣٤٩.

(٥) انظر عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٦، ص ٦٨.

(٦) انظر ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص ٣٤٩.

المعنى عند النحاة

يطلق مصطلح "المعنى" عند النحاة على عدة أنواع من المعنى:

١ – المعنى المعجمي

ويفهم هذا من قول ابن هشام (٧٦١هـ) في مغني اللبيب ونقله عنه كل من الزركشي (٧٩٤هـ) والسيوطي (٩١١هـ): "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا ومركبا"(١).

فقوله: "مفردا" وما استشهد به من أمثلة دليل على أن المراد بالمعنى "المعنى المعجمي"، فمنه ما ذكره من توجيه النصب في "كلالة" في قوله تعالى: "وإن كان رجل يورث كلالَة" [النساء: ١٢] إنه يتوقف على المراد بالكلالة، وكذلك توجيه العطف في كلمة "بحقلّد" فهو بحسب المراد بها في قول الشاعر:

تقيٌّ نقيٌّ لمْ يُكثِّر غنيمَة بنهْكة ذي قربى ولا بحَقَلَّدِ.(٢)

٢ – المعنى الصرفي

يصرح بهذا النوع ابن مالك (٦٧٢هـ) في شرح التسهيل، يقول: "وينبغي أن تعلم أن المعاني التي تعرض للكلم على ضربين: أحدهما ما يعرض قبل التركيب، كالتصغير، والجمع، والمبالغة، والمفاعلة، والطلب، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه، فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه"(٣).

٣ – المعنى النحوي (الوظيفي)

وغالبا ما يطلق مصطلح "المعنى" عند النحاة على هذا النوع، وخاصة عند حديثهم عن أهمية الإعراب في الكلام، يقول الزجاجي (٣٤٠هـ) في فائدة الإعراب: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"(٤)، ويقول ابن جني (٣٩٢هـ) في باب باب القول على الإعراب: "هو الإبانة على المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه،

---

(١) ابن هشام (٧٦١)، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. صلاح الدين عبد العزيز علي السيد، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م، ج٢، ص ٦٧٥ – وانظر: الزركشي (٧٩٤)، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢١٠ – السيوطي (٩١١)، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، المجلد الثاني، ١٩٦٧م، ص ٢٦٠.

(٢) انظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص ٦٧٦،٦٧٧.

(٣) ابن مالك (٦٧٢هـ)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، شرح التسهيل، ت. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ج١، ٣٤.

(٤) الزجاجي (٣٤٠)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ت. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م، ص ٧٠.

وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"[١]، ويقول ابن مالك (٦٧٢هـ) في الضرب الثاني من المعاني التي تعرض للكلم: "والثاني من الضربين ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة ... وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض"[٢].

ويقول ابن مالك (٦٧٢هـ) في تعريف الإعراب أيضا: "وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة، أو سكون، أو ما يقوم مقامهما"[٣]، وكذلك يشير ابن يعيش (٦٤٣هـ) إلى أن الإعراب يفرق بين المعاني الحاصلة بالتركيب[٤].

٤ – المعنى الدلالي العام للتركيب

وفي هذا النوع تتلاحم المعاني المعجمية للمفردات مع الوظائف النحوية مع المعنى المراد الذي يحدده السياق، فالتحليل النحوي في العربية "يعتمد في بعض جوانبه على فهم المعنى الذي يحدده السياق، فقد وجد في العربية كثير من الأدوات التي تتحد صيغتها، وتتعدد معانيها واستعمالاتها، ووجد التضمين في الأفعال، حيث يستخدم فعل في معنى فعل آخر، وغير هذا وذاك مما يعتمد في تحليله على فهم سياقه"[٥].

ويضرب ابن هشام (٧٦١هـ) أمثلة كثيرة من هذا النوع في حديثه عن "أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجَب المعنى حصل الفساد"[٦]، ومما أورده تحت هذا قوله تعالى: "أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو نفعل في أموالنا ما نشاء" [هود: ٨٧]، يقول: "فإنه يتبادر إلى الذهن عطف "أن نفعل" على "أن نترك"، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على "ما" فهو معمول للترك، والمعنى: أن نترك أن نفعل ... وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أنْ والفعل مرتين، وبينهما حرف عطف"[٧].

وكذلك ما نجده عند سيبويه في كتابه فإنه "في مواطن كثيرة يعني بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام"[٨].

---

(١) ابن جني (٣٩٢م)، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م، ج١، ص ٣٦.

(٢) ابن مالك (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، ج١، ص ٣٤.

(٣) السابق، ج١، ص ٣٤.

(٤) ابن يعيش (٦٤٣هـ)، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، بدون تحقيق، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ، ج١، ص ٤٩.

(٥) عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط١٩٩٦،١م، ص ١٠.

(٦) انظر ابن هشام (٧٦١)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص ٦٧٨ – ٦٨٨.

(٧) ابن هشام (٧٦١)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص ٦٧٨.

(٨) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط١،

والنحاة يعتمدون في التحليل على كل هذه الأنواع من المعاني، بل نجد النحاة المفسرين عندما يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، والمتمسك به في هذه الحالة صحة المعنى، ويؤول لصحة الإعراب(١).

فالمعنى عند النحاة قد يكون معجميا أو وظيفيا (صرفيا أو نحويا)، وهناك تفاعل مستمر بين هذين النوعين وبين المعنى المعجمي للمفردة التي تشغل الصيغة الصرفية أو الوظيفة النحوية في التركيب.

والمعنى النحوي ينبني على ما تقدمه علوم الأصوات والصرف والمعجم، وتتفاعل هذه الأنواع من المعاني (المعجمية والصرفية والنحوية) مع الموقف أو السياق؛ لتشكل المعنى الدلالي للتركيب.

يتردد كثيرا في دلائل الإعجاز مصطلح "معاني النحو"(٢)، ويجعله عبد القاهر مرادفا لمصطلح "النظم"، يقول: "النظم الذي بينا أنه عبارة عن توخي معاني النحو في معاني الكلم"(٣)، ويقول: "لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم"(٤).

ويفسر محمد حماسة عبد اللطيف مراد عبد القاهر بـ (معاني النحو) بأنها "ليست هي العلاقات النحوية التي بها تصلح الجملة، ويستقيم الإعراب؛ لأن كون الكلام صوابا لا يوجب له مزية ولا فضلا عنده ... ولكنها –أي معاني النحو– ذلك الاختيار الموفق الدقيق بين المفردات والعلاقات النحوية"(٥)، ذلك التوفيق الذي يتلاءم مع الغرض الذي من أجله سيق الكلام(٦).

المبحث الأول: الإطار النظري لمسألة الشكل والدلالة لدى تمام حسان وعبد الرحمن أيوب

أولا: تمام حسان

يشير تمام حسان –منذ صدور أول أعماله– إلى أن أي دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالمعنى هو الهدف المركزي الذي تصوب

ط١، ٢٠٠٠م، ص ١١٥.

(١) انظر: الزركشي (٧٩٤)، البرهان في علوم القرآن، ص ٢١٥، ٢١٦– السيوطي (٩١١)، الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص ٢٦٩.

(٢) انظر الجرجاني، عبد القاهر (٤٧٤هـ)، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٨٢، ٨٣، ٣٦٢، ٣٧٠، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١١.

(٣) السابق، ص٣٦٢.

(٤) السابق، ص ٣٧٠.

(٥) عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص ١٠٤.

(٦) انظر السابق، ص ١٠٥. ومما يؤيد فهم محمد حماسة قول عبد القاهر: "واعلم أني لست أقول إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكني أقول: إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها، كالذي أريتك، وإلا فإنك إذا فكرت في الفعلين أو الاسمين، تريد أن تخبر بأحدهما عن الشيء أيهما أولى أن تخبر به عنه وأشبه بغرضك، مثل أن تنظر: أيهما أمدحُ وأذمُ ..." الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٤١٠، ٤١١.

إليه الدراسات اللغوية بفروعها المختلفة أصواتا وصرفا ونحوا ومعجما ودلالة[١].

ويرى أن "الارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى"[٢].

ويقسم تمام حسان المعنى بشكل عام إلى ثلاثة أنواع:[٣]

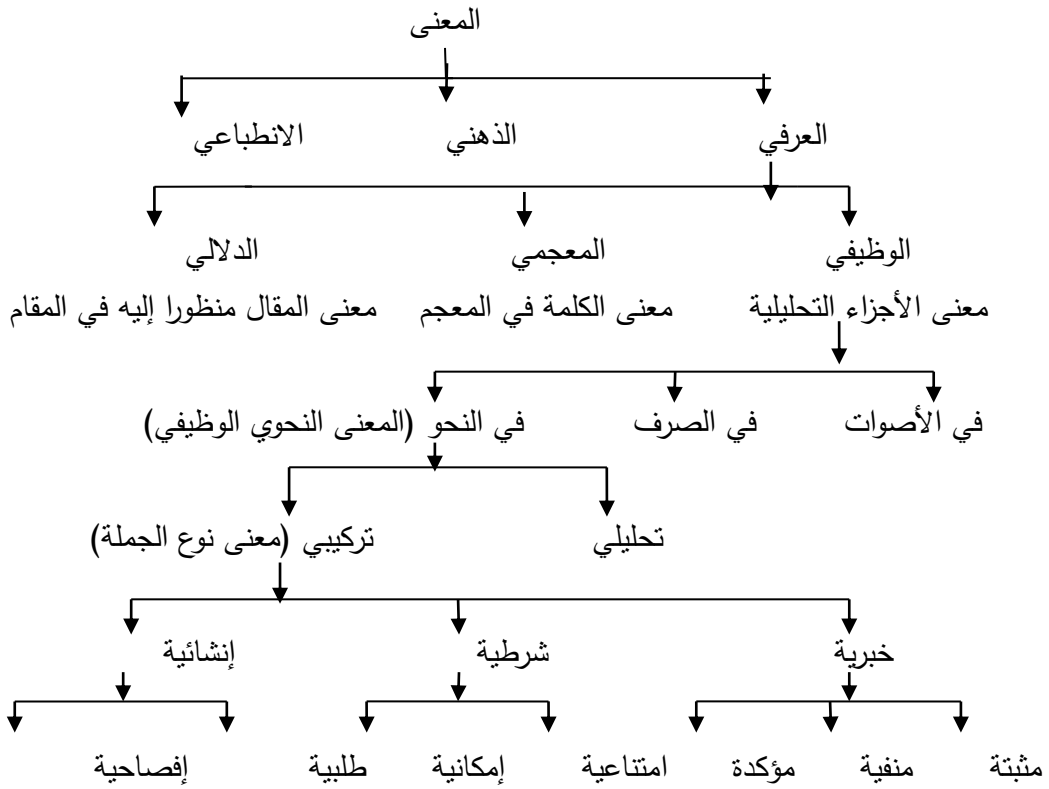

(١) انظر حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٢٢٩ – اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١١٧، ١١٨ – اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٩ – مقالات في اللغة والأدب، منشورات معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥م، ج١، ص ٣٢٩.

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩ – وانظر مناهج البحث في اللغة، ص ٣٧.

(٣) انظر حسان، تمام: من وسائل إبداع المعنى في لغة القرآن الكريم، مجلة الدراسات القرآنية، مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠٠٢م، ص ١٤٢، ١٤٣، ١٥١ – الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٩٠ – خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٨٣ – مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦، ج٢، ص٢٩٧، ٣٠٥.

والذي يهمنا في هذا السياق هو المعنى العرفي، ويقصد به كل ما يشتمل عليه العرف اللغوي من العناصر، ويستدل عليه في عمومه بواسطة سياقين: سياق النص (المقال)، وسياق الموقف (المقام)[١].

ويشير إلى أن للدراسات اللغوية الحديثة اهتماما خاصا بدراسة المعنى يقويه ويدعمه أن المعنى في نظرهم صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية؛ وبناء عليه يقول: "دعت الحاجة المنهجية إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية، أحدها المعنى الوظيفي وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق، والثاني المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي أو معنى المقام وهو أشمل من سابقيه"[٢].

ويصرح تمام حسان بأن "هذا التشقيق هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي"[٣] وبأنه سيقوم بتطبيق هذا على اللغة العربية الفصحى في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها[٤].

ويعني تمام حسان بالطابع الاجتماعي للغة[٥]، وبالمقام بمعناه العام، ويقصد به "جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم ... يشمل كل جوانب عملية الاتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ والجغرافيا والغايات والمقاصد"[٦].

ويشير تمام حسان إلى أن مصطلح "المقام" هو أصلح ما يعبر به عمّا فهمه من المصطلح الحديث (context of situation)[٧]، وترجم هذا المصلح في أول كتابين له بـ (الماجريات)، ويقصد به كل الظروف المحيطة بالمنطوق أو بعملية التكلم[٨]، وهو أيضا ما يقصده بالشق الدلالي من المعنى العرفي

---

(١) حسان، تمام، خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، ص ٨٣ – ٨٥. ويشير تمام إلى أن التراث العربي عرف الاعتداد بهذه القرينة (سياق الموقف) في نواح متعددة، فلقد عرفها المفسرون في صورة أسباب النزول، وعرفها البلاغيون باسم المقام، وعرفها النحاة بظروف النطق، وعرفها رواة الشعر من خلال إيراد الملابسات التي قيل فيها الشعر. (انظر حسان، تمام، من وسائل إبداع المعنى في لغة القرآن الكريم، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص١٤٦)

(٢) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨، ٢٩.

(٣) السابق، ٢٩.

(٤) انظر السابق، ٢٩.

(٥) يرى تمام حسان أن اللغة ظاهرة اجتماعية ينبغي أن تدرس على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية بالملاحظة والاستقراء، ثم التقعيد. (انظر حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢٢، ٢٣)

(٦) حسان، تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ٣٠٤.

(٧) انظر السابق، ص ٣٠٤.

(٨) انظر حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٨٥– ٢٨٧، ٢٩٥ – اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٢٣.

اللغوي[١].

ويؤكد دائما أنه لا يفهم المعنى الدلالي بمجرد النظر إلى "المقال" دون اعتبار المقام، فالمقال عنصر واحد من عناصر الدلالة، لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي، وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال؛ حتى يصبح المعنى مفهوما في إطار الثقافة الاجتماعية[٢].

ولا يخفى تأثر تمام حسان بأصحاب المدرسة الاجتماعية في دراسة اللغة، وبأستاذه فيرث بشكل خاص، وهذا يتضح بتصريحه بأن تشقيق المعنى بهذا الشكل هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة، وبتلخيصه لنظرية أستاذه فيرث –وهي ما يؤمن بها– في منهج الدلالة مشيرا إلى أن الفكرة المركزية فيها هي الماجريات (context of situation)، وتعتمد هذه النظرية في التحليل اللغوي على مبدأ تشقيق المعنى إلى عناصره المكونة له، وتحد كل وظيفة بأنها استعمال شكل لغوي معين في سياق، أو عنصر لغوي معين في سياق، ومعنى هذا أن هذا المنهج ينظر إلى المعنى باعتباره مركبا من علاقات الماجريات، والجراماطيقا بفروعها، والمعجم، والدلالة، وكل من هذه الجهات يتناول نصيبه الدراسي من هذا المركب بالبحث في ماجرياته المناسبة[٣].

أي أن المعنى اللغوي الاجتماعي يتضح بتضافر العناصر المكونة له أصواتا وصرفا ونحوا ومعجما مع السياق العام لعملية التكلم.

وتشقيق المعنى الذي أشار إليه تمام حسان بأنه أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي، هو الذي تبناه وأصبح منهجا يعرف به وينسب إليه في الدرس اللغوي العربي، حيث إنه شقق المعنى إلى ثلاثة أنواع:[٤]

١ – المعنى الوظيفي

وهو المعنى على مستوى النظام الصوتي (الأصوات، والتشكيل)، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، أي أن ما يسمى المعنى على هذا المستوى، هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي.

وهذه المناهج الأربعة (الأصوات، والتشكيل، والصرف، والنحو) يطلق عليها في مجموعها، اسم "الجراماطيقا"[٥]، ويشير إلى أن المعنى الذي تدرسه الجراماطيقا هو المعنى الوظيفي فحسب؛ لأن لكل

---

(١) انظر حسان، تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ٣٠٣.

(٢) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨، ٤١ – الأصول، ص ٣٠٤.

(٣) انظر حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٨٥ – ٣٠٣. يطلق مصطلح "الجراماطيقا" على مجموع مناهج دراسة الأصوات، والتشكيل الصوتي، والصرف، والنحو. (انظر تمام، حسان، مناهج البحث في اللغة، ص٢٢٨).

(٤) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٢. تشقيق المعنى بهذا الشكل هو منهج تمام حسان حسان من أول أعماله إلى آخرها.

(٥) انظر حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٨.

واحد من هذه الأمور وظيفة خاصة يؤديها ويساهم بأدائها في بيان المعنى العام ووضوحه، فعلم الأصوات يكشف عن وظيفة الصوت، وعلم التشكيل الصوتي يكشف عن وظيفة الحرف والموقع والمقطع والنبر والتنغيم، وعلم الصرف يكشف عن وظيفة الصيغة واشتقاقها وتصريفها، والنحو يكشف عن علاقات الأبواب، فيعني بدراسة الأبواب النحوية وبيان الوظائف المنوطة بكل باب منها في السياق(١).

٢ – المعنى المعجمي.

٣ – المعنى الدلالي

وهو يكون بمجموع المعنيين السابقين (الوظيفي والمعجمي) مضيفا إليهما القرينة الاجتماعية الكبرى، التي ارتضى لها اصطلاح البلاغيين " المقام" (context of situation)(٢).

فالنظام النحوي عند تمام ينبني على الأسس الآتية:(٣)

١ – طائفة من المعاني النحوية العامة (معاني الجمل والأساليب).

٢ – مجموع من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة، كالفاعلية والمفعولية إلخ.

٣ – مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، كالإسناد والتخصيص والنسبة، وهي القرائن المعنوية على الأبواب النحوية.

٤ – ما يقدمه علما الصوتيات والصرف، وهو القرائن اللفظية.

ومعنى ذلك أن دراسة النحو لا يمكن أن تتم بدون معونة هذين النظامين؛ لأن معطيات هذين النظامين هي التي تقدم للنحو ما يعرف بالقرائن اللفظية.

٥ – القيم الخلافية، أو المقابلات بين أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

والنظام النحوي عند تمام هو أحد مستويات دراسة اللغة، فأساسه قائم على الشكل والوظيفة(٤)، أو على أسس من المعنى وأسس من المبنى(٥)، كما أشرنا سابقا أن الارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى.

---

(١) انظر حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٩ – اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٢٠.

(٢) يقول تمام حسان: "وحين قال البلاغيون: "لكل مقام مقال" و"لكل كلمة مع صاحبتها مقام" وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات" (اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٧٢ – وانظر ص ٢٠).

(٣) انظر حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٦، ١٧٨ – القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المغرب، المجلد ١١، الجزء ١، ١٩٧٤م، ص ٣٨.

(٤) انظر حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٧٦.

(٥) انظر حسان، تمام، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية بالجامعة التونسية، التونسية، تونس، ١٣ – ١٩ ديسمبر ١٩٧٨م، ص ١٥٥.

ويشير تمام حسان إلى أن "فائدة اعتبار المبنى من أنظمة اللغة، وفي تحليلها في ضوء هذه الأنظمة أن اللغة لا يمكن أن تكون نظاما من المعاني التي لا مباني لها؛ لأن المباني رموز المعاني"(١)، والمعاني المرادة هنا هي المعاني الوظيفية التي تؤديها المباني التي تشتمل عليها.

والنحو لا يستعمل من المباني المعبرة عن معانيه إلا ما يقدمه له الصرف من مباني التقسيم وتحتها الصيغ، ومن مباني التصريف وتحتها اللواصق، ومن مباني القرائن وتحتها العلامات الإعرابية والرتبة وزوائد العلاقة كالهمز والتضعيف للتعدية، وكأدوات الربط وهلمّ جرا مما يعبر عن معان نحوية صرف(٢).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن تمام حسان في كتابه مناهج البحث يتخذ منهجا شكليا فحسب للوصول إلى المعنى الوظيفي، وصرح بهذا في مواضع عدة من الكتاب –علاوة على الجانب التطبيقي– يقول بعد إشارته إلى أن المعنى الذي تدرسه الجرامطيقا بفروعها هو المعنى الوظيفي: "والمعنى المدروس هنا هو مدلول العلامات اللغوية، سواء كانت هذه العلامات أصواتا، أو كلمات، أو جملا، فهو معنى يوصل إليه عن طريق المنهج الشكلي، وليس المقصود هنا المعنى النفسي، أو المعنى الذي تبحث فيه الإبستيمولوجيا"(٣).

ويقول في موضع آخر: "والأبواب الجرامطيقية عامة، وبخاصة أقسام الكلام، والزمن والحالة، يجب أن تبنى على أبواب شكلية لغوية"(٤)، وكذلك نجده يحدد منهجه في الدراسة الصرفية قائلا: "ومن طبيعة هذه الدراسة أن تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية وعلاقتها التصريفية من ناحية، والاشتقاقية من ناحية أخرى، ثم تتناول ما يتصل بها من ملحقات، سواء كانت هذه الملحقات صدورا أو أحشاء أو أعجازا"(٥).

فتحديد المعنى الوظيفي النحوي في كتابه مناهج البحث يتخذ منهجا شكليا فقط(٦)، أما في كتابه

---

(١) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٨.

(٢) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٦٣، ١٧٨.

(٣) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٩.

(٤) السابق، ص ٢٩٣.

(٥) السابق، ص ٢٠٤.

(٦) التزم تمام حسان المنهج الشكلي مستبعدا المعنى في كتابه مناهج البحث في اللغة في الباب الذي تناول فيه "منهج النحو"، ولكنه في باب "منهج الدلالة" نجده يتخلى عن فكرة استبعاد المعنى في التحليل اللغوي ويعود إليها من خلال نظرية فيرث، يقول: "فنحن نشقق المعنى إلى نسق من الوظائف المكونة له، ونحد كل وظيفة بأنها استعمال لغوي معين، أو عنصر لغوي معين في سياق، ومعنى هذا أننا ننظر إلى المعنى باعتباره مركبا من علاقات الماجريات، والجراماطيقا بفروعها والمعجم والدلالة، وكل من هذه الجهات يتناول نصيبه الدراسي من هذا المركب بالبحث في ماجرياته المناسبة" (حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٨٧) وانظر أيضا ص ٣٠٣)، وانظر (خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٢٠٦).

(اللغة العربية معناها ومبناها) وما بعده فيحدد المعاني النحوية الوظيفية (العامة والخاصة) بواسطة تضافر القرائن اللفظية مع القرائن المعنوية، ولا يتضح المعنى الوظيفي بالقرائن اللفظية (الشكلية) فقط، ولا بالقرائن المعنوية فقط.

ودراسة تمام حسان للنحو العربي بالنظر إلى المعنى والمبنى معا، أو باعتبار الشكل والوظيفة مبنية على نقده لمنهج النحاة في هذا الجانب، حيث يرى **أن الدراسات اللغوية العربية اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا، ولم يكن قصدها المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء**(١).

ويرى أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية، أي أنها كانت تعني بمكونات التركيب، أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، فالنحاة لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها، فمن ذلك مثلا معنى الإسناد باعتباره وظيفة، ثم باعتباره علاقة، ثم تفصيل القول في تقسيمه ... إلخ. وهو ما تناوله تمام حسان بالتفصيل تحت قرائن التعليق (المعنوية واللفظية)(٢).

ويرى أيضا أن الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه، لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني إلخ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية، التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى(٣).

ومما أخذه تمام حسان على النحاة في هذا الأمر أنهم لم يفطنوا إلى طبيعة التعارض الممكن حدوثه بين النظام ومطالب السياق، أو بعبارة أخرى التعارض بين مطالب التحليل ومطالب التركيب، فوقعوا في أخطاء منهجية كدراستهم لزمن الأفعال على المستوى الصرفي، وهي في عزلتها عن التركيب.

ثانيا: عبد الرحمن أيوب

الموقف النظري لمسألة المعنى في الدرس النحوي عند أيوب يختلف عن موقف تمام حسان، فلم أجد تنظيرا لمسألة المعنى وأقسامه عند عبد الرحمن أيوب كما فعل تمام حسان في مواضع عدة من أعماله، وهذا يعود لموقف كل منهما من دور الدلالة في التحليل النحوي، فتمام حسان يجعل المعنى أساسا في التحليل النحوي، في حين يرى عبد الرحمن أيوب استبعاد عنصر المعنى في التحليل النحوي.

يعيب عبد الرحمن أيوب على النحاة بعد سيبويه أنهم **يعتمدون أساسا في التحليل والتصنيف والتعريفات على اعتبارات منطقية ودلالية**، وأنهم وقعوا في محظور الخلط بين الشكل والمضمون حين اتخذوا الدلالة أساسا للتحليل اللغوي، مما أوقعهم في كثير من المتناقضات(٤).

---

(١) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢.

(٢) انظر السابق، ص ١٦.

(٣) انظر السابق، ص ١٦.

(٤) انظر أيوب، عبد الرحمن: التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،

ويرى أنهم "قد جمعوا بين نماذج تختلف بطبيعة تركيبها بعضها عن بعض وأقحموها معا في باب واحد"[١]، ويستثني من هذه الأحكام سيبويه فيشير إلى أن دراسته "تعتمد على الأشكال التركيبية للعبارة، ولا تعتمد على التعريفات"[٢]، المبنية على عنصر الدلالة، ويشير إلى أن سيبويه قسم الكلمة إلى أنواع، ثم استعرض جميع النماذج التركيبية التي يوجد فيها كل نوع، وأنه في ذلك سبق المدرسة التحليلية بأكثر من عشرة قرون[٣].

ويشير عبد الرحمن أيوب إلى أن "اللغة في نظر المحدثين نشاط مركب من عنصرين: عنصر الشكل وهو الصورة المادية التي تتألف بها الأصوات في كلمات أو جمل، وعنصر المضمون وهو المفهوم العقلي الذي يثيره في ذهن السامع نشاط المتكلم اللغوي"[٤].

ورغبة اللغويين المحدثين في تفادي ما وقع فيه الأقدمون من أخطاء وتناقضات أصروا على العزل بين العنصرين – الشكل والمضمون– ودراسة كل منهما على حدة دون تأثر بالعنصر الآخر؛ وبالتالي فقد قامت مدرسة تعرف بمدرسة التحليل الشكلي formal anaiysis وهي تقرر أن تركيب الكلمة أو الجملة عملية ميكانيكية يمكن أن تدرس وحدها بعيدا عن المفهوم منها، وأنه بعد إتمام هذه الدراسة الشكلية يمكن أن يدرس ارتباط كل تركيب بمفهوم معين، وظل هذا الاتجاه سائدا حتى ظهرت المدرسة التحويلية [٥].

ج٢٤، ١٩٦٩م، ص١٢٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤ – المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، مجلد ١٦، عدد ١، ١٩٧٨م، ص ١٤. يرى أيوب أن كتب النحاة المتأخرين تعكس صورة واضحة للتفكير الإغريقي في اللغة والفلسفة، وتعكس كثيرا من القضايا الفلسفية ترجمت إلى أحكام لغوية، كقولهم: "لكل فعل فاعل" تعبير لغوي عن القضية الفلسفية، "لكل حدث محدث"، وهي بهذا تختلف اختلافا جذريا عن كتاب سيبويه الذي يعتمد على الأشكال التركيبية للعبارة، وأن منهجهم في أعمالهم النحوية يعتمد على التبويب المنطقي القائم أساسا على عنصر الدلالة وعلى الاعتماد على التعريفات التي ابتدعتها المناطقة وشغف بها النحاة، ولذا تناول أيوب مثالا لدراسة النحاة لموضوع نحوي، ودراسة سيبويه لنفس الموضوع ليوضح الفرق بين كل من المنهجين، وهو باب التوابع (النعت والتوكيد وعطف البيان والبدل)، وبعد عرضه لتناول الفريقين لموضوع التوابع تبين له أن سيبويه بصنيعه هذا لم يقع فيما أخذه على النحاة من تناقض، ويرى لو أن النحاة تمسكوا بمنهج سيبويه في التقسيم التركيبي أو الشكلي لوفروا على أنفسهم مثل هذا التناقض. (انظر أيوب، عبد الرحمن: التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله، ص ١٢١ – ١٣٤).

(١) أيوب، عبد الرحمن، التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله ، ص ١٢٧.

(٢) السابق، ص ١٣٤.

(٣) انظر السابق، ص ١٢٧.

(٤) أيوب، عبد الرحمن: المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٣– وانظر التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله، ص ١٢٨.

(٥) انظر أيوب، عبد الرحمن، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٤.

ويؤكد عبد الرحمن أيوب في مواضع كثيرة رأي المدرسة البنائية الشكلية في التفرقة بين عنصري العبارة اللغوية: عنصر اللفظ وعنصر المعنى، وأن يعالج كل منهما على حدة وفقا لطبيعة كل منهما، وعلة ذلك أن المعنى متغير، وهو عنصر نفسي يخضع تحديده للظروف الخارجية، والانطباعات الجانبية، والحالة النفسية، أما العبارة فهي كيان مادي صوتي محدد الأجزاء ثابت الصورة(١).

ويشير أيضا إلى أن المدرسة البنائية لم تفصل بين الشكل والمعنى إلا فصلا مرحليا، فدراسة الصورة اللفظية منفصلة عن المضمون الدلالي لا تعني إهمال الدلالة؛ وذلك لأن على الباحث أن يربط كل صورة لفظية بمقابلها الدلالي(٢).

أي أن البحث عن الدلالة بحث آخر غير دراسة التركيب وإن كان مكملا لها، وتدرس المدرسة الشكلية الدلالة منفصلة عن دراستها لشكل التركيب(٣)، فكل من الصيغة والمعنى أمر مستقل عن الآخر في التحليل بالرغم من تكاملهما في أداء الوظيفة اللغوية(٤).

يصرح عبد الرحمن أيوب في مواضع كثيرة من أعماله بأنه يعتمد على المنهج الشكلي في التحليل النحوي، وأنه ينحي الدلالة في دراسة التراكيب، يقول: "فإننا بالرغم من اعترافنا بوجود دلالة لكل تركيب، لا نرى من الأوفق أن نجعل الدلالة أساس دراستنا التركيبية، بل إننا نرى ضرورة الاعتماد على الصفات المادية التي يتميز بها كل تركيب عن سواه"(٥).

ويقول في موضع آخر بعد نقاش لآراء النحاة في أقسام الكلام وتعريف كل قسم: "هذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية، الذي يحكم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة

---

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن: التحليل الدلالي للجملة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ١٠، المجلد ٣، ١٩٨٣م، ص١٠٧، ١٠٩ – التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله، ص ١٢٨، ١٢٩ – الشكل والمضمون في التركيب اللغوي، مجلة الأقلام، العراق، العدد ٥، ١٩٦٦م، ص ٣٩ – محاضرات في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦م، ص ٢٣٨. يذهب كثير من المهتمين بتاريخ اللسانيات إلى تخصيص عبارة "اللسانيات البنيوية" للإشارة إلى الدرس اللغوي الأمريكي الذي تزعمه اللساني ليونارد بلومفيلد، ويذهب بعض الدارسين إلى أن الدراسات اللسانية الأمريكية الحديثة مرت بثلاث مراحل: الأولى وهي مرحلة التأسيس مع بلومفيلد، والثانية المرحلة التوزيعية الهارسية، والثالثة المرحلة البنيوية التحويلية مع هاريس أولا ثم تشومسكي لاحقا. (انظر غلفان، مصطفى، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط١، ٢٠١٣م، ص٣٧٧)

(٢) انظر أيوب، عبد الرحمن: التحليل الدلالي للجملة العربية، ص ١٠٩ – الشكل والمضمون في التركيب اللغوي، ص ٣٩.

(٣) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م، هامش ص ٢٧١.

(٤) انظر أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، ص ٢٣٨.

(٥) السابق، ص ٢٢٩.

الألفاظ، بل باعتبار أشكالها، كعدد الحروف فيها، أو ترتيبها، أو غير ذلك من الأمور المادية"[١] نحو دراسة مقاطعها وأجزائها وموضعها بين سواها من الكلمات[٢].

وعلى الرغم من اعتماد عبد الرحمن أيوب على المنهج الشكلي في التحليل النحوي، فإنه لا ينكر أن المعنى يمثل ركنا أساسيا من أركان التفاهم اللغوي وغير اللغوي، وأن المعنى هو الهدف من الاستعمال اللغوي[٣]، ولكن النظر إلى المعنى يأتي في مرحلة تالية للتحليل الشكلي، حيث يُربط كل تركيب بمعناه، دون أن يتدخل المعنى في تحليل التراكيب.

ويؤكد مبدأه هذا قائلا بعد تحليله لبعض التراكيب اللغوية: "ومن هذه الأمثلة يظهر أننا لا نُغفل جانب المعنى في التعبير اللغوي، بل ندرسه منفصلا عن دراسة الصيغة"[٤].

ويقول: "الذي لا توافق عليه المدرسة التحليلية هو الاعتماد على الدلالات في تحليل الاحداث اللغوية، أما بيان القيمة الدلالية للتركيب بعد تحليليها من وجهة النظر الشكلية، ينبغي على اللغوي أن يتعرض له دون شك"[٥].

ويشير عبد الرحمن أيوب أيضا إلى أنه ينبغي "على من يدرس معنى تعبير لغوي أن يدخل في اعتباره ضرورة التفريق بين المعاني التي تثيرها الظروف الخارجية والعقلية المحيطة بالمتكلم والسامع، وبين المعاني التي ترتبط أساسا بالتعبير اللغوي ذاته، وهذه الأخيرة وحدها هي المعاني التركيبية التي تهم اللغوي بصفة أساسية"[٦].

فهو دائما يفرق بين الواقع الخارجي والتعبير اللغوي، يقول: "وعندي أن أي ظرف كلامي يتضمن أمرين مختلفين كل الاختلاف، هما: الواقع الخارجي، والتعبير اللغوي، وقد يكون الواقع الخارجي حدثا صادرا من شخص أو واقعا على شخص، أما التعبير اللغوي فهو تركيب مكون من كلمات، ومن الطبيعي أن تكون دراستنا للواقع الخارجي معتمدة على ما يتضمنه هذا الواقع من حدث ومحدث، أو حدث ومتأثر بالحدث، أما التركيب اللغوي فإنه بالرغم من ارتباطه الرمزي بالحدث وما تعلق به من ذوات –أي بالواقع الخارجي– لا يمكن أن يوصف إلا باعتباره كلمات ذات مواضع معينة داخل التركيب، وذات صفات مادية معينة تتمثل في وجود حركة ما أو سابقة (prefix) أو لاحقة (suffix) بعينها، أو في أداء الجملة كلها أو جزء منها بنغمة خاصة (tone)، أو إيقاع النير (stres) على مقطع من مقاطعها"[٧].

---

(١) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢١.

(٢) انظر السابق، هامش ص ١١.

(٣) انظر أيوب، عبد الرحمن: التحليل الدلالي للجملة العربية، ص ١٠٨.

(٤) أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، ص ٢٤١.

(٥) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٨٠.

(٦) أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، ص ٢٣٨، ٢٣٩..

(٧) أيوب، عبد الرحمن، الشكل والمضمون في التركيب اللغوي، ص ٣٨.

ولذا نراه يرفض افتراض النحاة بأن نائب الفاعل هو المفعول به قام مقام الفاعل بعد حذفه، ويفرق بين المفعول به الفلسفي وهو الذات التي وقع عليها الفعل وهو أمر خارجي لا لغوي، وبين الكلمة التي وقعت موقع المفعول به فإنه لا يقع عليه ضرب أو سواه من الأحداث، ولكنها كلمة تقوم بينها وبين سواها من الكلمات علاقات تركيبية تدل عليها الحركات الإعرابية، ويرى أن الذي يدل على وقوع الفعل منه أو عليه إنما هو الصيغة الفعلية نفسها، إذن التغيير الذي يحدث في الجملة ليس إلا تغييرا في ركنها الفعلي يصحبه تغيير معنوي، ويرى أنه من الأسلم اعتبار الاسم المرفوع بعد الفعل فاعلا سواء كان الفعل مبنيا للمعلوم أو للمجهول، ويرى أيضا أنه قد يكون أكثر سلامة أن نستغني نهائيا عن لفظ "فاعل" الذي كان السبب الحقيقي في إقحام عنصر الدلالة عند دراسة التركيب الذي نسميه "الإسناد الفعلي" وأن نستبدل به عبارة "الركن الاسمي"[١].

ويصرح عبد الرحمن أيوب في مواضع عدة بأن يرى رأي المدرسة اللغوية الحديثة في التحليل وهو أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساسا للتحليل والتقسيم[٢]، بل نراه أيضا يحيل إلى كتاب زيليج هاريس (Methods in Structural Lingulstics) لطريقة التحليل لدى المدرسة اللغوية التحليلية الحديثة، التي يؤيدها[٣]، ويشير إلى أن التفكير اللغوي في العصر الحديث اتسم بالموضوعية، حيث اقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها[٤].

وتأثر أيضا عبد الرحمن أيوب أيضا في دراسته لدلالة التراكيب بآراء فيرث وتلاميذه وهو أن لدراسة الدلالة جانبين، دلالة اللفظ، ودلالة الظرف الخارجي، وقد أطلق على النوع الأول اسم Sematics (الدلالة)، وعلى النوع الثاني اسم Semiotics (المفهومات)، ويرون أن عند تحليل المفهومات (أي دلالة الظرف الخارجي) ينبغي أن يميز بين مصطلحات ثلاثة: المجال field، والهدف target، والوسيلة tenor، ويقصد بالمجال الظروف الكلامية التي لا صلة لها بالمتكلم أو السامع، ويقصد بالهدف الأمور المتعلقة بالمتكلم والسامع والتي تحدد الغرض من كلامه، والمقصود بالوسيلة الطريقة التي يتم بها الحدث اللغوي[٥].

وبعد هذا العرض أؤكد على أن المراد بالمعنى أو الدلالة عند عبد الرحمن أيوب –عند رفضه لتدخل عنصر الدلالة في التحليل النحوي– هو "المفهوم العقلي الذي يثيره في ذهن السامع نشاط المتكلم اللغوي"[٦]، وليس المعنى الوظيفي النحوي، فهو لم يستخدم مصطلح "المعنى الوظيفي" أو "المعنى النحوي"

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٧٠ – ٢٧٢.
(٢) انظر السابق، هامش ص ١١.
(٣) انظر السابق، ص ٣.
(٤) انظر السابق، ص "هـ".
(٥) انظر أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص ١٢٠.
(٦) أيوب، عبد الرحمن، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٣.

النحوي" قاصدا به الفاعلية والمفعولية والحالية إلخ، ولكنه استخدم مصطلح "الموقع" مشيرا به إلى مثل هذه الأمور كما سيتضح في مبحث الجملة.

وبعد هذا العرض لمنهج كل منهما في الشكل والدلالة نلاحظ الآتي:

تمام حسان وعبد الرحمن أيوب ينتميان إلى مدرسة لغوية واحدة منذ النشأة، فكلاهما درس في مرحلته الأولى في الأزهر الشريف، ثم في مدرسة دار العلوم، ثم ابتعثا إلى لندن، وتتلمذا على يد أستاذ واحد، وهو العالم اللغوي الإنجليزي "فيرث".

ومع هذا الاتفاق في النشأة اختلفا في تقديم الدرس اللغوي الحديث للباحث العربي، حيث يتضح لنا من العرض النظري السابق لمسألة الشكل والدلالة عند كل منهما أن "الوصفية عند الدكتور أيوب هي وصفية المدرسة الشكلية الأمريكية، بل قمة الوصفية كما بلغتها على يد بلومفيلد، ثم هاريس والذي يمثل قمة الصرامة الشكلية في التحليل البنيوي للغة، وهو يتمثل في تصنيف العناصر اللغوية طبقا لوظيفتها الشكلية داخل الجملة"[١]، ويمكن إيجاز المبادئ والأسس التي بني عليها أيوب دراسته على النحو التالي:[٢]

١ – الوصفية مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي.

٢ – استبعاد المعنى أو الدلالة في تصنيف الوحدات اللغوية.

٣ – الاعتماد على الشكل والوظيفة أساسا للتصنيف.

ومع هذه الأسس والمبادئ التي حددها، ويرى ضرورة مراعاتها في دراسة النحو، يلاحظ أنه في كثير من المسائل يكتفي بالنقد فقط دون أن يقترح البديل[٣]، كما أشرت في مواضع عدة من الدراسة.

أما وصفية تمام حسان –وإن كانت تتفق مع عبد الرحمن أيوب في المبدأ الأول باستمرار– فقد مرت بمرحلتين، بدأت شكلية متأثرا ببلومفيد وأتباعه في استبعاد المعنى في التحليل النحوي، وشأنه في ذلك شأن عبد الرحمن أيوب في المبدأين الثاني والثالث وذلك في كتابيه: اللغة بين المعيارية والوصفية ومناهج البحث في اللغة، ثم عدل عن فكرة استبعاد المعنى في التحليل النحوي، واعتنق "نظرية اللندنيين في الدلالة وموقفهم المعارض للمدرسة البنيوية الشكلية التي سادت الدراسات الإنجليزية في الولايات المتحدة التي عزلت المعنى وأهملته"[٤]، فوصفية تمام حسان التي يدعو إليها تنطلق من مبادئ دي سوسير ومن النظرية

---

(١) خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٧١.

(٢) انظر السابق، ص ١٧٢.

(٣) أشار أيوب بعد تسع سنوات من تأليف كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) في صدد رده على انتقادات مهدي المخزومي لبعض آرائه النقدية، يقول: "أما فيما يتعلق بزعمي الذي أشار إليه فأود التنبيه إلى أن كتابي يهدف إلى تلخيص آراء النحاة ونقدها، لا إلى ابتكار بديل للقواعد العربية، وهو عمل أرجو أن أوفق يوما ما للمساهمة فيه" (أيوب، عبد الرحمن، الشكل والمضمون في التركيب اللغوي، ص ٤٢).

(٤) الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلا كتاب تمام حسان "اللغة العربية

النظرية الاجتماعية للغة كما هي عند فيرث والتي من أهم مبادئها أن كل دراسة لغوية يجب أن تتجه إلى المعنى، فالمعنى هو الهدف المركزي الذي تصوب إليه سهام الدراسات اللغوية من كل جانب(١).

ولذا استدرك تمام حسان ذلك في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" وما جاء بعده من أعمال، فجعل للمعنى النصيب الأكبر في التحليل النحوي.

ويلاحظ أيضا أن كلا منهما يهتم بالمقام أو الظرف الخارجي، ولكن الفارق بينهما جوهري في ذلك، فتمام حسان ينظر إلى المقام كقرينة من قرائن المعنى النحوي، فعنده لا يمثل "المقال" إلا عنصرا واحدا من عناصر الدلالة، لا يكشف إلا عن جزء من المعنى الدلالي وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد في المقال(٢)، ويقول: "وقرينة السياق هذه هي كبرى القرائن النحوية"(٣)، أما عبد الرحمن أيوب فينظر إلى المقام بعد التحليل الشكلي للتركيب، فهو يستبعد الدلالة والظرف الخارجي في التحليل النحوي.

ويلاحظ أيضا أن كلا منهما يصف الدرس النحوي التقليدي بالنظر إلى الشكل والدلالة وصفا يتناقض مع الآخر فتمام حسان يرى أن "الدراسات اللغوية العربية اتسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا، ولم يكن قصدها المعنى إلا تبعا لذلك وعلى استحياء"، في حين يرى عبد الرحمن أيوب أن النحاة "يعتمدون أساسا في التحليل والتصنيف والتعريفات على اعتبارات منطقية أو دلالية، وأنهم وقعوا في محظور الخلط بين الشكل والمضمون حين اتخذوا الدلالة أساسا للتحليل اللغوي".

ويري الباحث أن منهج النحاة إزاء قضية الشكل والدلالة معتدل متوازن، فهم يعتمدون على المعيارين، وخير دليل على ذلك تقسيمهم للكلام مبني على تعريفات تعود إلى المعنى، وعلامات تعتمد على الشكل، وكذلك تفريقهم بين النكرة والمعرفة، والمفرد والمثنى والجمع، ويظهر هذا أيضا في تعريفاتهم للأبواب النحوية، فهي تجمع بين الشكل والدلالة، وكذلك في الشروط التي وضعوها للوظائف النحوية، فمنها شروط دلالية ومنها شروط شكلية.

وهذا التوازن في الدراسة لا يحول دون القول بأن المعنى هو الأصل في اللغة "وليس للنحوي غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل تركيب من تراكيبه ليس مجرد أشكال ومبان، وإنما هي معان تتقمص مباني، ومن ثم فإن التحليل يرد المبنى إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله تاليا له، فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنما هما تركيب مخصوص يصدر عن معنى

معناها ومبناها"، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٧، ١٩٧٩م، ٢٠١، ٢٠٢.

(١) انظر خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٧١ – وانظر موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص ٣١٣.

(٢) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨. للأمثلة حول اعتماد تمام حسان على السياق الخارجي في التحليلي النحوي انظر: حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ج١، ص ١٦٣ – ١٧٤، مقالات في اللغة والأدب، ج٢، ص ٦٥ – ٨٥.

(٣) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ج١، ص ١٦٤.

معين، والفاعل ليس اسما مرفوعا بعد فعل،...، وإنما كل أولئك مبان تتوحد مع معانيها ولا تنفصل عنها، ومن ثم فما فائدة النحو إن اقتصر على رصد الأشكال اللغوية"(١).

ويؤكد تمام حسان هذا المبدأ في مواضع كثيرة، فهو يرى أن أي دراسة لغوية ينبغي أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة(٢).

المبحث الثاني: أقسام الكلام

أجمع النحويون على القسمة الثلاثية للكلام، ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا أبو جعفر بن صابر حيث ذهب أن للكلام قسما رابعا يسمى "الخالفة" وهو اسم الفعل عند النحاة(٣)، ويستدلون على القسمة الثلاثية بأدلة متنوعة، ويستندون على عنصر المعنى في التمييز بين أقسام الكلام، وهذا واضح من تعريفاتهم لأقسام الكلام، ثم يتناولون علامات كل نوع –ومعظمها علامات شكلية– بعد التعريفات المبنية على عنصر المعنى، واختلفوا أيضا في نسبة بعض الكلمات لأقسامها.

تناول كثير من اللغويين المحدثين أقسام الكلام عند النحاة بالنقد، ولا سيما بعد اطلاعهم على المناهج الحديثة في دراسة اللغة، زعما منهم أن هذه القسمة ليست نابعة من اللغة ذاتها، ولكنها متأثرة بالفلسفة والمنطق، وأنها تفتقر إلى وجود أسس واضحة.

ولهذا ظهرت محاولات كثيرة لإعادة تقسيم الكلام وتصنيفها من جديد، وبعضها اتخذ المعنى أساسا للتفريق، وبعضها اتحذ الشكل، وبعضها جمع بين الشكل والدلالة، وبعضها مجرد خواطر ترى فصل بعض الألفاظ من الاسم، وبعضا من الفعل دون أن تتخذا أسسا واضحة، وبعضها اكتفى بنقد تقسيم النحاة دون أن يقترح تقسيما جديدا(٤).

ومن هذه المحاولات محاولة كل من تمام حسان وعبد الرحمن أيوب، وسنتناول بإيجاز هاتين المحاولتين بالنظر إلى معياري الشكل والدلالة.

---

(١) الراجحي، عبده، النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية، كتاب تمام حسان رائدا لغويا، إعداد وإشراف عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ص ٢٥٠– وانظر خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٩٥.

(٢) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠.

(٣) انظر (أبو حيان الأندلسي)، محمد بن يوسف بن علي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ج١، ص٢٣ – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ت. غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج٣، ص ٥٥.

(٤) انظر (أبو بكر)، محمد أحمد محمد، جهود الدكتور تمام حسان الصرفية والنحوية، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ٢٠٠٦م، ص ١٢٧، ١٢٨.

أولا: محاولة تمام حسان

مرّ تقسيم الكلام عند تمام حسان بمرحلتين:

تتمثل المرحلة الأولى في كتابه (مناهج البحث في اللغة ١٩٥٥م)، حيث يرى أن النحاة القدماء قسموا الكلام على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:(١)

– أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.

– أن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا.

ولذا أعاد تمام حسان تقسيم الكلام مستندا على الأسس الآتية: (٢)

١ – الشكل الإملائي المكتوب

٢ – التوزيع الصرفي.

٣ – الأسس السياقية.

ترتبط الناحية الشكلية للكلمات في السياق بعلاقاتها بما قبلها وما بعدها.

٤ – المعنى الأعم أو معنى الوظيفة.

٥ – الوظيفة الاجتماعية.

وبناء على هذه الأسس الخمسة وجد أن أقسام الكلام التي تنتج عنها أربعة، وهي: (٣)

١ – الاسم ٢ – الفعل ٣ – الضمير ٤ – الأداة

يلاحظ في هذا التقسيم عدة أمور:

١– تقسيم تمام حسان في هذه المرحلة مبني على أسس شكلية بحتة تتفق مع المنهج الذي دعا إليه في كتابه مناهج البحث في اللغة، وهو الاعتماد الجانب الشكلي في الدرس النحوي(٤)، وتتفق أيضا مع الأساس العام الي يدعو إليه عبد الرحمن أيوب في التقسيم، وهو الاعتماد على شكل الكلمة لا على دلالتها، ولكن عبد الرحمن أيوب لم يقترح تقسيما جديدا سوى إشارته إلى ما يسمى "اسم الفعل".

٢ – لم يصرح تمام بنوع الكلمات التي تندرج تحت كل قسم إلا الضمير فأدرج تحته الضمائر الشخصية، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وهذا يعني أن تقسيمه لا يختلف عن التقسيم التراثي إلا في إخراج الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة من الأسماء وإدراجها تحت الضمير.

٣ – يتشابه تقسيم تمام حسان في هذه المرحلة مع تقسيم إبراهيم أنيس أيضا مع بعض الاختلاف في أسس كل منهما، ولا يوجد اختلاف بين التقسيمين إلا فيما يدرج تحت الضمير، فإبراهيم أنيس أدرج العدد

---

(١) انظر حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٠.

(٢) انظر حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٠– ٢٣٦.

(٣) انظر السابق، ص ٢٣٧.

(٤) انظر السابق، ص ٢٠٤، ٢٢٩، ٢٩٣.

ضمن الضمير مع بقية الأنواع التي أدرجها تمام حسان تحته[١].

المرحلة الثانية

تمثل هذه المرحلة في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها ١٩٧٣م)، وتعد هذه المحاولة من أنضج محاولات المحدثين لإعادة تقسيم الكلام من جديد[٢].

يتضح في هذه المحاولة أنه لم يقتنع بالتقسيم الوارد في المرحلة الأولى؛ لذا قسم الكلام تقسيما يختلف عن المرحلة الأولى في عدد الأقسام وفي أسس التقسيم.

يرى أن التفريق على أساس من المبنى فقط، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها جنبا إلى جنب طائفة أخرى من المعاني[٣].

أما المعاني والمباني التي يقسم على أساسها فهي على النحو التالي: [٤]

أولا: المباني (الصورة الإعرابية – الرتبة – الصيغة – الجدول – الإلصاق – التضام – الرسم الإملائي).

ثانيا: المعاني (التسمية – الحدث – الزمن – التعليق – المعني الجملي).

وبالنظر إلى هذين الاعتبارين انتهى إلى تقسيم الكلم إلى سبعة أقسام: (الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة)، ولا يشترط أن يتميز كل قسم عن الآخر في هذه النواحي جميعا، إذ يكفي أن يختلف القسم عن الآخر في بعض المعاني والمباني، فالمهم ألا يكون التفريق من حيث المعنى فقط، أو المبني فقط[٥].

ويرى أن تقسيمه هذا "أجدى في التحليل النحوي من تقسيم النحاة الذي يجمع الأخلاط المتباينة تحت القسم الواحد من أقسام الكلام"[٦].

---

(١) انظر أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٩٤م، ص ٢٧٩ – ٢٩٤. التقسيم الذي ذكره إبراهيم أنيس اعتمد على ثلاثة أسس هي (المعنى – الصيغة – وظيفة اللفظ في الكلام) وفي الحقيقة لم ينسب هذه التقسيم لنفسه ولكنه أشار إليه بأنه تقسيم المحدثين، يقول: "وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة التي أشرنا إليها" (انظر أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص ٢٨٢). وهذا يعني أيضا أن تقسيم تمام حسان في المرحلة الأولى مقتبس دون أن يحدد المصدر الغربي الذ اقتبسه منه.

(٢) انظر (أبو بكر)، محمد أحمد محمد، جهود الدكتور تمام حسان الصرفية والنحوية، ص ١٥٤ وما بعدها.

(٣) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٧.

(٤) انظر السابق، ص ٨٧، ٨٨.

(٥) انظر السابق، ص ٩٠.

(٦) انظر حسان، تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص ٩٠.

وأخذ تمام حسان _في تفصيل طويل_ يميز بين هذه الأقسام بالنظر إلى هذين الاعتبارين (المبنى والمعنى)، ولا يتسع المقام لهذا التفصيل[١]، ونكتفي بالتأكيد على أن تقسيمه مبني على مراعاة المبنى والمعنى معا، وهو بهذا يختلف عن تقسيمه للكلم في المرحلة الأولى، وعن تقسيم عبد الرحمن أيوب المبنيين على الشكل فقط.

وعلى الرغم من دقة تقسيم تمام حسان للكلم، وبنائه على أسس واضحة، واعتماد كثير من الدراسات عليه، إلا أنه لا يغني عن التقسيم الثلاثي الموروث.

ثانيا: محاولة عبد الرحمن أيوب

يرى عبد الرحمن أيوب أن النحاة تأثروا بفلسفة بأرسطو في تقسيمهم للكلام، وقارن بين تقسيم أفلاطون وتقسيمهم، ورأى الآتي: [٢]

١ – اتخذ النحاة الدلالة أساسا لتقسيم الكلمة وتعريفها، وكذلك فعل أفلاطون.

٢ – قسم النحاة الكلمة إلى ثلاثة أقسام لنفس الاعتبار الذي قام عليه تقسيم أفلاطون.

٣ – تنطبق تعريفات النحويين للاسم والفعل والحرف كل الانطباق على أجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون.

ويشير إلى أن النحاة حصروا الكلمة في ثلاثة أنواع مع وجود أنواع أخرى، كالنوع الذي يطلقون عليه اسم الفعل، مثل "صه" بمعنى "اسكت"، فبناء على تعريفهم للفعل ينبغي أن تكون "صه" فعلا؛ لأنها دلت على حدث في زمن خاص، ولكنهم يقولون: إنها لا تقبل علامة الفعل، وهذا يعني قصورا في تعريفهم الذي اتخذوا المعنى أساسا له؛ ولذا أكملوا تعريفهم لأنواع الكلام بما سموه بالعلامات، التي هي في الواقع أكثر قيمة من التعريفات التي ذكروها[٣].

ويدلل على ما يراه ببعض الأمثلة منها كلمة "ليس" يرى أنها لا تدل على الحدث، ولذا تعريف النحاة للفعل لا يصلح تعريفا بالنسبة لكلمة "ليس"، والذي يثبت أنها فعل ماض هو العلامة التي هي دخول تاء الفاعل[٤].

وخلاصة رأيه في أقسام الكلام الآتي: [٥]

١ – التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصلح؛ وذلك لانتقاص شروط التعريف فيها.

٢ – العلامات التي ذكرها النحاة هي وحدها التي تدخل الفعل أو الاسم أو الحرف في نطاق الاسماء والأفعال والحروف، وتخرج ما سوى كل منها عن النطاق الخاص به.

---

(١) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٠– ١٣٢.

(٢) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٠.

(٣) انظر السابق، ص ١١.

(٤) انظر السابق، ص ٢٠، ٢١.

(٥) انظر السابق، ص ٢١.

٣ – العلامات جامعة ومانعة؛ ولذا يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف.

٤ – هذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية، الذي يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ بل باعتبار أشكالها، كعدد الحروف فيها أو ترتيبها أو غير ذلك من الأمو المادية[١].

يلاحظ أن أيوب اعترض على أن تكون الدلالة من أسس تقسيم الكلام، ويرى أنه يُعتمد على الشكل فقط، ولكنه لم يقترح تقسيما جديدا للكلام بناء على المعيار الذي وضعه، سوى إشارته إلى وجود قسم رابع أهمله النحاة وهو اسم الفعل، وهو رأي ينسب لأبي جعفر بن صابر.

ويلاحظ أيضا اتفاق أسس التقسيم بين عبد الرحمن أيوب وتمام حسان في مرحلته الأولى، ولكن عبد الحمن أيوب لم يقترح تقسيما جديدا كما فعل تمام حسان.

وتقسيم الكلمة عند عبد الرحمن أيوب حسب الشكل والتركيب لا يقتصر على أقسام الكلام الرئيسة، ولكنه مبدأ عام يتمسك به في تصنيف الكلمات في كل المواضع، يقول: "وتقسيم الكلمة إلى أنواع، وعرض النماذج التركيبية التي يوجد بها كل نوع هو الذي يسمى في العصر الحديث باسم المنهج الشكلي"[٢].

أي تقسم الكلمات إلى أنواع حسب صفاتها المادية، أو حسب وجودها في مكان خاص من تركيب بعينه، فمثلا الكلمة "ولد" أو "بنبت" أو "طائر" يتميز بقبول السابقة "أل" فتصير الولد أو البنت أو الطائر، وكذلك يمكن أن يقال بأن من مميزات هذه الكلمات إمكان وقوعها الجزء الأول أو الثاني من التركيب المسمى بالإضافة، فيقال: "كتاب الولد" أو "ولد محمد"[٣].

ويمضي عبد الرحمن أيوب في التفرقة بين أنواع الكلمات بهذا الشكل، فمن أمثلته "ضارب، متكلم، مستغفر، ... وهذا النوع يتميز باشتقاقه على وزن "فاعل" أو الأوزان التي تتبادل معه، وهو يقبل السابقة "أل" ويصح أن يكون الجزء الأول أو الثاني من العلاقة المسماة بالإضافة، مثل: ضارب الكلب، عصا الضارب"[٤].

وهذه الأسس الشكلية في التقسيم والتصنيف التي اتبعها عبد الرحمن أيوب، هي الأسس التي أرست دعائمها مدرسة بلومفيلد كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وإلى تصريح أيوب نفسه بأنه يتبع أسس هذه المدرسة.

---

(١) يقول في موضع آخر إلى هذا المبدأ قائلا: "ترى المدرسة التحليلية ان يكون شكل الكلمة لا معناها أساسا لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها، كما يشمل موضعها بين سواها من الكلمات" انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١١، ويشير في ذات الموضع أيضا أنه طبق هذا المبدأ في رسالته التي قدمها لنيل درجة الدكتوراه.

(٢) أيوب، عبد الرحمن، التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله، ص ١٢٨.

(٣) انظر أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) السابق، ص ٢٢٦، وانظر أيضا ص ٢٢٦ – ٢٢٨.

المبحث الثالث: بعض قضايا الإعراب

يتناول هذا المبحث بعض قضايا الإعراب المتعلقة بالشكل والدلالة لدى كل من تمام حسان وعبد الرحمن أيوب، نحو: تعريف الإعراب ووظيفته، وسبب اختلاف العلامات الإعرابية، والإعراب المحلي والإعراب التقديري.

أولا: عند تمام حسان

الإعراب عنده هو التحليل النحوي، وبه تتحول الكلمات إلى أبواب نحوية، وهو التصدي للمعاني الوظيفية كالفاعلية والمفعولية وغيرها، وظل تمام حسان قرابة الثلاثين عاما يرى أن "الإعراب فرع المعنى الوظيفي" لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي، ويرى أن النحاة حينما قالوا: إن الإعراب فرع المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة، وفي منتهى الخطأ في التطبيق؛ لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معيبا، حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينا، والدلالي حينا آخر، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي.

ويؤكد تمام حسان على الصلة الوثيقة بين الإعراب والمعنى الوظيفي، بأنه يكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربتها إعرابا صحيحا، واستدل أيضا على هذا بأن أتي بكلام هرائي لا معنى له، ولكنه مصوغ على شروط اللغة العربية، ومرصوف على غرار تراكيبها، واستطاع أن يعربه ويحدد المعاني النحوية الوظيفية للكلمات؛ لأنها تحمل في طيها معنى وظيفيا.

وظلَّ تمام حسان على هذا الرأي حتى صدور الجزء الأول من كتابه (مقالات في اللغة والأدب ١٩٨٥م) حيث تضمن بحثا بعنوان (ضوابط التوارد) عدل عن هذا الرأي، ورأى ضرورة الاعتماد على المعنى المعجمي في كثير من صور الإعراب(١).

ويعترض تمام حسان على النحاة فكرة العامل النحوي، ويرى أنه لا علاقة بين العوامل واختلاف الحركات الإعرابية، ولكنه يرجع سبب اختلاف الحركات الإعرابية إلى اختلاف الوظائف النحوية، ويرى أن "القيم الخلافية بين أبواب النحو سبب في اختلاف حركات الإعراب، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول ونصب الثاني"(٢)، حيث إن لكل باب من هذه الأبواب النحوية ليتخذ تعبيرا شكليا عن نفسه يختلف عن الباب الآخر، كأن تعبر عنه حركة معينة، أو حفظ رتبة أو التوافق في الحركة وغير ذلك من الأمور الشكلية(٣).

وأما عن وظيفتها فيشير تمام حسان إلى أن "وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، وكل جهاز

---

(١) حول تفصيل الكلام في مقولة تمام حسان: "الإعراب فرع المعنى الوظيفي"، انظر أبا بكر، محمد أحمد محمد، أثر تمام حسان في البحث اللغوي الحديث والمعاصر، مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الوادي الجديد، المجلد ٣، العدد ١١، سبتمبر ٢٠٢٤م، ص ٤٨٢، ٤٨٣، ٥١٠ – ٥٢٢.

(٢) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٠.

(٣) انظر حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٧٥.

منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح ... والمقصود من أية حركة إعرابية إذا هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص، وقد جاءت هذه الحركة في نمطية اللغة على هذه الصورة؛ لأن العرف ارتضاها كذلك"(١).

فوظيفة العلامة الإعرابية عند تمام –في هذه المرحلة– مبنية على المنهج الشكلي في دراسة اللغة، الذي يربط كل وظيفة بشكل معين "فالضمة حين تلحق آخر الاسم المعرب مثلا شكل من الأشكال، ووظيفتها هي الدلالة بشكلها هذا على باب الفاعل مثلا، أي أن باب الفاعل هنا هو معنى الضمة"(٢).

ويرى تمام حسان أن القول بالقيم الخلافية في الكشف عن المعاني الوظيفية "يمكن أن تتبني عليها نظرية نحوية شكلية تامة ليس لها ما لنظرية العامل من التناقض والحاجة إلى التأويل والتمحك"(٣).

وهذا المنهج الشكلي البحت في بيان المعاني الوظيفية، واعتبار العلامات الإعرابية هي الأساس في بيان المعاني النحوية الوظيفية يمثل مذهب تمام حسان في المرحلة الأولى المتمثلة في كتابيه (مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية).

فأما في المرحلة الثانية المتمثلة في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وما بعده من أعمال فينظر إلى العلامة الإعرابية باعتبارها قرينة لفظية واحدة، تتضافر مع قرائن أخرى لفظية ومعنوية لبيان المعاني النحوية الوظيفية؛ شأنها في ذلك شأن بقية القرائن.

فالعلامة الإعرابية عند تمام لا تستقل بالدلالة على الباب النحوي؛ لاشتراك أكثر من باب في علامة واحدة، ولو قصد بها أن تستقل بالدلالة على الباب النحوي، لكان على اللغة أن تجعل لكل باب نحوي علامته الإعرابية المستقلة، ولكانت علامات الإعراب بعدد ما في النحو من أبواب، وكذلك يستعصي التمييز بين الأبواب النحوية بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف؛ لأن العلامة في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة يستفاد منها معنى الباب(٤).

فإذا كان بيان المعنى النحوي في المرحلة الأولى هو وظيفة الشكل فقط، فإن المعنى النحوي في المرحلة الثانية عند تمام منوط بتحديده وبيانه تضافر نوعين من القرائن: معنوية كالإسناد والتخصيص

---

(١) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٥٧.

(٢) السابق، ص ١٧٦.

(٣) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤١.

(٤) انظر حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٣، ٢٠٥ – القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، المجلد ١١، الجزء ١، ص ٤٧ – نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي، الرباط، المغرب، المجلد ١١، الجزء ١، ١٩٧٤م، ص ٢٨٥ – التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، ص ٤٥.

والنسبة إلخ، ولفظية كالعلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والتضام إلخ، وهو ما درسه بالتفصيل تحت قرائن التعليق، أو القرائن النحوية[١].

أما عن رأي تمام حسان في الإعراب التقديري والمحلي فهو يرى أن القول بهما من آثار القول بالعامل ولذا يقول: "فإذا بطل العامل بتضافر القرائن بطل الإعراب التقديري ببطلانه ثم بجواز إهدار القرينة عند أمن اللبس"[٢]، ويقول: "من الواضح أن القول بالعامل هو السبب في القول بالمحل، وأنه إذا ثبت بطلان العامل ثبت بطلان الإعراب المحلي تبعا لذلك"[٣].

فالقول بمبدأ الترخص في القرائن عند أمن اللبس عند تمام هو بديل القول بالإعرابين التقديري والمحلي، يقول: "وأما المبدأ الذي أنشأته هو جواز إهدار القرينة عند أمن اللبس فيذهب تماما بالإعراب التقدير والمحلي"[٤]، فالعلامة الإعرابية عنده ما هي إلا قرينة واحدة من قرائن عدة تتضافر من أجل بيان المعنى النحوي، فإذا رخص في قرينة منها، قامت القرائن الأخرى ببيانه.

وعلاوة على مبدأ الترخص فإنه يرى أن المواضع التي قال عنها النحاة بأنها تعرب إعرابا مقدرا أو على المحل، فإذا كان "لا يستبين معناها بالعلامة الإعرابية، فإن نسبتها إلى تقدير الحركة أو المحل لا تعد قرينة؛ لأن من شأن القرينة أن تقوم الفهم، لا أن يخترعها الفهم"[٥].

ثانيا: عند عبد الرحمن أيوب

يميز عبد الرحمن أيوب بين عدة مصطلحات متعلقة بمسألة الإعراب، وهي:[٦]

١ – الإعراب: تغيير أواخر الكلمات بتغير التراكيب، ويناقضه البناء.

---

(١) انظر حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩١– ٢٤٠ – القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، المجلد ١١، الجزء ١، ص ٣٨ – ٦١.

(٢) حسان، تمام القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، المجلد ١١، الجزء ١، ص ٦٣.

(٣) السابق، ص ٦٣.

(٤) حسان، تمام القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، المجلد ١١، الجزء ١، ص ٦٢– وانظر حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ج١، ص ١٩. يشير صلاح بكر _وهو من تلامذة تمام حسان– إلى أن "الحديث عن التقدير يجرنا إلى مشكلة كبيرة وهي تقدير كل قرينة غير موجودة، وذلك غير صحيح" (بكر، محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ١٩٧٩م، ج١، ١٢٦).

(٥) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ج١، ص ١٩– وانظر حسان، تمام، كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عدد ١، ١٩٨١م، ص ٢٣.

(٦) انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٤٤ – ٤٨، البناء الصرفي للأسماء في العربية دراسة وصفية تاريخية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٧، المجلد الثاني، ١٩٨٢، ص ٨٢، ٨٣.

وتغير أواخر الكلمات لا علاقة له باختلاف العوامل، ولا باختلاف الدلالات، ولكنها تتغير بتغير المواقع والعلاقات التركيبية، يقول: "فالركن الاسمي[الفاعل] من الإسناد الفعلي هو كلمة وقعت بعد فعل واكتسبت بناء على هذا حالة الرفع الإعرابية، أما المفعول فكلمة تكتسب النصب لقيام علاقة تركيبية ما – لا دلالية– بينها وبين الفعل"(١).

٢ – الموقع: علاقة تقوم بين الأجزاء الرئيسة في الجملة، أو هو ما تشغله الكلمة باعتبار نوعها لا باعتبار ذاتها، ففي جملة "قام محمد" موقعان، موقع الفعلية وتشغله كلمة "قال"، وموقع الفاعلية وتشغله كلمة "محمد".

والموقع الإعرابي أمر متغير، أما الإعراب فأمر ذاتي للكلمة لا يتخلف عنها، فكلمة محمد معربة سواء وقعت في تركيب أو لم تقع فيه، ولذلك يرفض عبد الرحمن أيوب كون الكلمة معربة في موضع ومبنية في موضع آخر، كما ذهب النحاة في باب المنادى واسم لا النافية للجنس.

٣ – الموضع: هو المكان الذي توجد فيه الكلمات ذات الموقع، والكلام في الرتبة كلام في الموضع لا الموقع.

٤ – الحالة الإعرابية: هي نتيجة للموقع، فالموقع يستلزم حكما إعرابيا وهو ما يسمى بالحالة الإعرابية، أي لا بد من أن يكون لكل كلمة ذات موقع حالة إعرابية، أما الكلمات التي لا موقع لها كالحروف فليست ذات حالة إعرابية، والحالات الإعرابية هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

٥ – العلامة الإعرابية: هي صفة مادية للكلمة تدل على حالتها الإعرابية.

والحالة الإعرابية أمر اعتباري ذهني، أما العلامة الإعرابية فأمر لفظي، فالذي يظهر مع الفاعل في جملة "قام محمد" هو الضم وليس الرفع؛ فالعلامة أمر لفظي، ولذا يرى أنه من غير السليم أن نقول بأنها مقدرة أو منوية؛ لأن الكلمة أو الصوت الذي لم يلفظ لا وجود له.

وبناء على هذا فإن الحالة الإعرابية عنده –لا العلامة الإعرابية– تنقسم إلى ظاهرة وغير ظاهرة، أما العلامة الإعرابية فهي موجودة وغير موجودة، وتظهر الحالة الإعرابية بالعلامات التي نراها مكتوبة، ونسمعها ملفوظة في أواخر الكلمات(٢).

ولذا يرى أن التقدير أمر غير واقعي يلجأ إليه النحاة لتصحيح رأي قالوا به، وهو افتراض كلمة أو حركة غير موجودة، وأن ما دفع النحاة للتقدير ليس أمرا لغويا لفظيا بل دلاليا، ولا يرى فرقا بين هذا وعيسى باعتبار تغيير أواخرهما الذي هو أساس الإعراب والبناء(٣).

ولذا يرى "الاكتفاء بالإعراب على المحل في جميع الحالات التي قال فيها النحاة بالإعراب المقدر؛

(١) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٧٠.

(٢) انظر السابق، ص ٤٨.

(٣) انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٥٢ ، ٥٣، البناء الصرفي للأسماء في العربية دراسة وصفية تاريخية، ص ٨٧.

لأن معنى الإعراب على المحل لا يجافي المنطق كما يجافيه الإعراب المقدر؛ إذ أنه لا يزيد على القول بأن الحكم الإعرابي لموقع معين هو الرفع أو النصب أو الجر، وما دام الحكم نتيجة للموقع، فإن أية كلمة أو مجموعة من الكلمات تحتل موقعا يكون لها بالضرورة حكم إعرابي"(١).

أي أنه ما قال عنه النحاة يعرب إعرابا مقدرا يعامل عنده معاملة المبنيات، فهما يشتركان في عدم ظهور العلامة الإعرابية(٢).

وبناء على التفريق بين المصطلحات السابقة يقول: "لما كانت العلامة الإعرابية من مستلزمات الإعراب، والحالة الإعرابية من مستلزمات الموقع الإعرابي، فإنه لا يتحتم وجود علامة إعرابية لكل حالة إعرابية، وبالتالي لا نحتاج إلى نظرية تقدير العلامات الإعرابية"(٣).

يتضح لنا بعد هذا العرض أن عبد الرحمن أيوب يرفض القول بالإعراب المقدر، ولكنه يقبل الإعراب المحلي بالشكل الذي قال به النحاة، ويصرح بهذا قائلا: "سبق أن سلمنا بثنائية المعرب والمبني بناء على أن كلا منهما يشغل موقعا إعرابيا، ولكن أحدهما يحمل لاصقة تدل على الحكم الإعرابي للموقع، ولا يحمل الآخر هذه اللاصقة، ولكن هذا لا يعني أن "هذا" في الجملة "جاء هذا" لا تشغل نفس الموقع الذي يشغله "الرجل" في "جاء الرجل" وما دام الحكم الإعرابي مترتبا على الموقع الإعرابي فإنه لا مفر من قبول النظرية النحوية القديمة القائلة بالإعراب على المحل"(٤).

---

(١) أيوب، عبد الرحمن، البناء الصرفي للأسماء في العربية دراسة وصفية تاريخية، ص ٨٧ – وانظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٥٠، ٥٥. ويستدل على رأيه بعدة أمثلة منها خبر ليس المجرور بالباء الزائدة نحو: لست بقائم، ففي (قائم) موقعان، موقع المجرور بالباء الزائدة يقتضي الكسرة، وموقع خبر ليس يقتضي الفتحة التي قال عنها النحاة بأنها مقدرة، ويرى أنه لا حاجة للتقدير لأحد فرضين: (انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٥٣، ٥٤).

الأول: أن نقول بوجود موقعين إعرابيين، هما موقع المجرور وموقع خبر ليس، وبناء على ذلك توجد حالتان إعرابيتان، إحداهما تأخذ العلامة وهي حالة الجر التي ظهرت من أجلها الكسرة، والثانية لا علامة لها وهي حالة خبر ليس، وبناء على هذا يرى أنه لا يتحتم وجود علامة إعرابية لكل حالة إعرابية.

ثانيا: يمكن أن نقول بعدم وجود موقع خبر ليس في هذه الجملة، وتكون هذه جملة ذات طرف إسنادي واحد.

(٢) نجد مثل هذا الرأي عند صلاح بكر فهو يرفض الإعراب المقدر بناء على المنهج الوصفي الشكلي، يقول: "إن الإعراب في منهجنا الشكلي إما أن يظهر على الكلمة أو لا، فإن ظهر فهو إعراب وإلا فهو بناء ، من أجل ذلك عددنا المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم من المبنيات"(بكر، محمد صلاح الدين مصطفى، نظرة في قرينة الإعراب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، حولية ٥، ١٩٨٤م، ص ٣٨) .

(٣) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٥٥.

(٤) أيوب، عبد الرحمن، البناء الصرفي للأسماء في العربية دراسة وصفية تاريخية ، ص ٨٧ ، وانظر ص ٧١ من هذا البحث أيضا.

أما عن دلالة العلامات الإعرابية فنجد عبد الرحمن أيوب يذكر أمثلة اختلفت فيها العلامة الإعرابية لاختلاف الدلالة، وأخرى اختلفت فيها العلامة الإعرابية مع اتحاد الدلالة، وأخرى اختلفت فيها الوظيفة النحوية مع اتحاد العلامة الإعرابية(١)، ورأي أن هذا يعني "عدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية، وبين الحاجة لتمييز المعاني التركيبية المختلفة، وإذا انعدم التلازم انعدمت السببية"(٢).

أي أن اختلاف العلامة الإعرابية عنده ليس حتما يصحبه اختلاف في الدلالة؛ ولذا لا يرى فرقا في الدلالة بين "ظننت زيدا قائما" وبين "زيد ظننت قائم"(٣).

فهو يرى أن اختلاف الحركات الإعرابية في الأسماء مرتبط باختلاف العلاقات التي تختلف باختلاف المواقع، حيث إنه لكل موقع حالة إعرابية، ولكل حالة علامة إعرابية تدل عليها(٤).

ويشير أيضا إلى أن سبب اختلاف آخر المضارع مختلف عن سبب اختلاف أواخر الأسماء، فالفعل المضارع يعبر عن مفهومات ثلاثة هي: **الحدث والزمن وكيفية الوقوع بالإضافة إلى مفهوم رابع يسميه الجهة** وهو ما إذا كانت الجملة على سبيل الخبر أو الإنشاء، وإذا تغير واحد من المفهومات الأربعة تغير معه آخر المضارع (٥).

فالتغير في آخر المضارع –وإن كان ناتجا عن وجود أداة سابقة عليه– يعد نتيجة التغير في مفهوم الصيغة، لا عن علاقة نحوية بين أجزاء الجملة؛ لأن الأداة لا تمثل موقعا من مواقع الجملة؛ ولذا فالتغيير الدلالي تغيير في الفعل نفسه لا في علاقته مع سواه(٦).

ونلاحظ هنا أن عبد الرحمن أيوب خالف مبدأه العام، فهنا مزج بين الشكل (الموقع) والدلالة في سبب تغيير آخر المضارع، فالشكل يتمثل في وقوع الفعل بعد أداة النصب، أو أداة الجزم، والدلالة تتمثل في اختلاف مفهومها.

ومما سبق نلاحظ الآتي:

١ – اتفق كل منهما على عدم ربط تغير أواخر الكلمات بالعوامل، ولا يوجد اختلاف بينهما في سبب اختلاف العلامات الإعرابية إلا في المصطلحات، فأيوب يربط اختلاف آخر الكلمة باختلاف موقع الكلمة

---

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٣٢، ٣٣.

(٢) السابق، ص ٣٣.

(٣) انظر السابق، ص ٢٢٢.

(٤) انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢٧٠ – البناء الصرفي للأسماء في العربية دراسة وصفية تاريخية، ص ٨٢ .

(٥) انظر أيوب، عبد الرحمن، البناء الصرفي للأسماء في العربية دراسة وصفية تاريخية ، ص ٨٠ – ٨٢.

(٦) السابق، ص ٨٢.

في التركيب، وتمام حسان يربط اختلاف أواخر الكلمات باختلاف الوظيفة النحوية، فالموقع هو الوظيفة، فكل منهما يعنى بمصطلحه الفاعلية والمفعولية ... إلخ.

٢ – اتفاق أيوب مع تمام حسان في مرحلته الأولى على كون العلامة الإعرابية هي الأساس في بيان المواقع والوظائف النحوية بجانب أمور شكلية أخرى كالرتبة والتوافق، أما تمام حسان في مرحلته الثانية فلا يعطي العلامة الإعرابية أهمية تفوق بقية القرائن النحوية، فما هي إلا قرينة واحدة تتضافر مع قرائن عدة لبيان المعاني النحوية.

٣ – اتفق كل منهما في رفض الإعراب التقديري، أما الإعراب المحلي فاختلفا فيه، قبله عبد الرحمن أيوب ورفضه تمام حسان.

٤ – التزام عبد الرحمن أيوب بالمنهج الشكلي في بيان الموقع النحوي أو الوظيفة النحوية، وهذا متوافق مع تمام حسان في مرحلته الأولى، أما تمام حسان في مرحلته الثانية فيعتمد على نظرية تضافر القرائن في بيان المعاني النحوية، والقرائن نوعان لفظية ومعنوية.

٥ – قول عبد الرحمن أيوب بأن الأداة لا تمثل موقعا من مواقع الجملة، وأن التغيير الدلالي في الفعل الواقع بعدها، تغير في الفعل نفسه لا في علاقته مع سواه، يوحي بأن الأداة دورها محدود وأنها لا تساهم في العلاقات التركيبية داخل الجملة، بخلاف الأداة عند تمام حسان فلها أهمية كبيرة، فهي أهم وسائل الربط بين أجزاء التركيب، والتعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية، فإذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة، وكذلك بعض جمل الإفصاح، فإننا سنجد كل جملة في اللغة الفصحى تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة، أي أن وظيفة الأداة ليس معجميا، ولكنه معنى وظيفي عام وهو التعليق(١).

المبحث الرابع: الجملة

اختلف اللغويون قديما وحديثا في المراد بـ "الجملة" ما بين تعريفات تجمع بين الشكل والمضمون، وأخرى تهتم بشكل التركيب فقط، وما بين قائل بضرورة توفر علاقة الإسناد، وبين مشترط تمام الفائدة(٢).

الجملة عند تمام

يرى تمام حسان أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية، أي أنها كانت تعني بمكونات التركيب، أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، فالنحاة لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية والمباني التي تدل عليها، فمن

(١) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٣ – ١٢٥.

(٢) انظر: نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١١ – ٢٢ ، عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م، ص ١٨ – ٢٧، (أبو المكارم)، علي، مقومات الجملة، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص ١٥ – ٤٨.

ذلك مثلا معنى الإسناد باعتباره وظيفة، ثم باعتباره علاقة، ثم تفصيل القول في تقسيمه ... إلخ[١]، وهو ما تناوله بالتفصيل تحت قرائن التعليق (المعنوية واللفظية).

ويرى أيضا أن الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه، لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني إلخ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية، التي تتبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى[٢]، ولكنه أشار إلى أن النحاة ذكروا بعض نواحي الترابط بين أجزاء الجملة، ولكنهم ذكروها فرادى ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل كما فعل هو.

وشرط الجملة عنده أن تكون مفيدة؛ لأن السعي إلى الإفادة هو سبب الاتصال اللغوي، وحصول الفائدة نتيجته[٣].

أما عن تقسيمه للجمل فله تقسيمان، تقسيم باعتبار المبنى وآخر باعتبار المعنى، وهما على النحو الآتي:

أولا: أنواع الجمل باعتبار المبنى[٤]

١ – الجملة الفعلية

٢– الجملة الاسمية

٣– الجملة الوصفية

حينما رأى الصفات تخصص غيرها كالأسماء، ويخصصها غيرها كالأفعال، فتكون الصفة مثلا مفعولا به، ويكون لها مفعول به، رأى أن "هذه الخاصة من خواص الصفات تجعل من المقبول أن نتكلم عن (جملة وصفية) تقابل الجملة الاسمية والفعلية، وتكون هذه الجملة أصلية كما في "أقائم المؤمنون للصلاة"، وتكون فرعية نحو "رأيت إماما قائما تابعوه للصلاة"[٥].

---

(١) انظر حسان، تمام اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٦.

(٢) انظر السابق، ص ١٦.

(٣) انظر حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ج١، ص١٢٧.

(٤) انظر حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٣ – الخلاصة النحوية، ص ١٢، ١٠٥، ١٢٣، ١٢٧.

(٥) انظر حسان، تمام اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٣. تأثر به عدد من تلامذته في جعل الجملة الوصفية قسما مستقلا من أقسام الجمل، منهم صلاح بكر في كتابه النحو الوصفي في القرآن الكريم، ج٢، ص ١٩، ومحمد حماسة في كتابه العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ٧٧، ٨٤، وشعبان صلاح في كتابه الجملة الوصفية، ص ١٤٥، ١٦٠.

ومن الذين رفضوا القسمة التراثية للجملة العربية علي أبو المكارم حيث إنه اقترح تقسيما آخر على النحو التالي: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الظرفية، والجملة الوصفية، والجملة الشرطية (انظر أبا المكارم، علي، مقومات الجملة، ص ١٠).

ويقول متحدثا عن نموذجه (كتاب اللغة العربية معناها ومبناها): "وهكذا يضيف النموذج جملة ثالثة إلى التراكيب العربية هي الجملة الوصفية"(١).

٤- الجملة الشرطية

جعلها في كتابه "الخلاصة النحوية" قسما مستقلا من أقسام الجملة باعتبار المبنى(٢).

ثانيا: أقسام الجملة باعتبار المعنى

قسم تمام حسان المعنى الوظيفي إلى قسمين تحليلي، وتركيبي، ويقصد بالمعنى التركيبي معنى نوع الجملة(٣)، وقسم الجملة باعتبار المعنى التركيبي في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها إلى قسمين رئيسين: (٤)

١ – الخبرية (إثبات – نفي – تأكيد).

٢ – إنشائية (طلب – شرط – إفصاح).

وقسمه في مواضع أخرى إلى ثلاثة أقسام رئيسة حيث جعل الشرطية معنى تركيبيا مستقلا على النحو التالي: (٥)

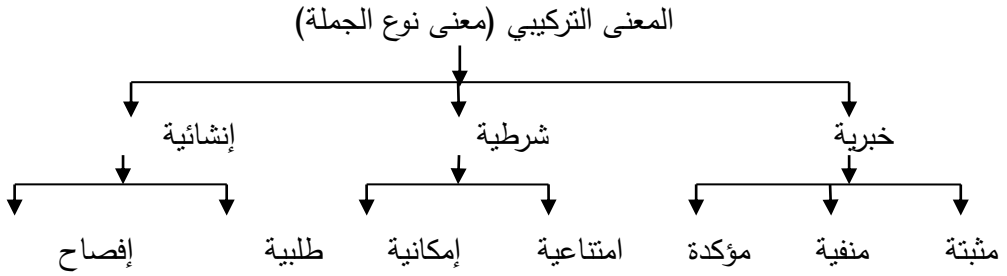

ولا شط أن دراسات تمام حسان للنحو في كل أبحاثه وكتبه النظرية منها والتطبيقية، منذ ظهور كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، تعد دراسة تركيبية تهتم بالتراكيب من حيث اللفظ والمعنى، ويعنى بكل الوسائل التي تؤدي إلى تماسك التراكيب وترابطها ووضوح دلالتها، وهذا كله من خلال نظريته في التعليق وتضافر القرائن، تلك النظرية التي تعتمد على القرائن بنوعيها: المقالية (لفظية ومعنوية) والحالية (المقام). ودراسته للنحو في الواقع دراسة تركيبية منذ المرحلة الأولى (ما قبل كتاب اللغة العربية معناها ومبناها)،

(١) حسان، تمام: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص ١٥٩ – مقالات في اللغة والأدب، ج١، ص٢٥٤.

(٢) انظر حسان، تمام، الخلاصة النحوية، ص ١٢، ١٣٣.

(٣) انظر حسان: من وسائل إبداع المعنى في لغة القرآن الكريم، مجلة الدراسات القرآنية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٠٢م، ص ١٤٣ – مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص١٢٥.

(٤) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٤، ١٤٤.

(٥) انظر حسان: من وسائل إبداع المعنى في لغة القرآن الكريم، مجلة الدراسات القرآنية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٠٢م، ص ١٤٢ – مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، ص١٢٨.

ولكن الفارق بين منهجه في هذه المرحلة و المرحلة الثانية (كتاب اللغة العربية وما بعده من دراسات)، أنه في المرحلة الأول يدرس النحو دراسة شكلية فحسب، ولا دخل للمعنى في التحليل النحوي، و جعل وسائل الترابط السياقي كلها تعود إلى المظهر الشكلي للتركيب(١)، حيث قسم الوسائل التي تخلق هذا الترابط إلى ثلاثة أقسام: (٢)

١ – التماسك السياقي

ويقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل، أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو العكس، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس، أو وظيفة الصفة، أو وظيفة الموصوف، وهكذا، فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب نظام اللغة يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق.

٢ – التوافق السياقي أو التعليق السياقي

وهو يقتضي مطابقة بين أجزاء معينة في السياق في بعض النواحي: كالشخص (تكلم، خطاب، غيبة)، والنوع (التذكير، التأنيث)، والعدد (الإفراد، التثنية، الجمع)، والتوافق ملحوظ بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين التابع والمتبوع، فمحمد قائم لا قائمان ولا قائمون ... فالتوافق إذًا ملحوظ في الجزء الأهم الأعظم من أجزاء النحو العربي.

ومن مظاهر التعليق السياقي علاقة يسميها تمام حسان "الحالة"، وهي علاقة شكلية بين الأبواب، أو بين الكلمتين من باب واحد، ويشير إلى أن للعربية حالات أربع شكلية: الأولى حالة الرفع، والثانية حالة النصب، والثالثة حالة الجر، والرابعة حالة الجزم، وحالة الرفع من مميزات العمد في السياق، وحالة النصب تعبير شكلي عن طائفة كبيرة مما يعبر عنه باصطلاح الفضلة هي المفعولات الخمسة، والحال والتمييز والمستثنى، والفعل المضارع المنصوب، وحالة الجر إما أن تكون بالأداة أو بالإضافة، وأما حالة الجزم فتكون في الفعل المضارع الواقع في نوع خاص من الجمل، تقتضي المخالفة بينه فيها وبينه في الجمل الأخرى التي ينصب فيها أو يرفع(٣).

٣ – التأثير السياقي

يقصد به أن كلا من التماسك السياقي والتوافق السياقي (التعليق السياقي) يحدث نتيجة النظام الذي ترد عليه اللغة، فبتأثير هذا النظام تؤدي الكلمات وظائفها، وبتماسك سياقها يتطابق بعض أجزائها.

وخلاصة الأمر "أن ما يجعل السياق مترابطا، إنما هو ظواهر فيه، تفرق بينه وبين نسق من

---

(١) انظر حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ١٧٥.

(٢) انظر حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٧ – ٢٤١ – وانظر عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤١– ٢٤٣.

الكلمات، التي لها مجرد المجاورة بلا رابط، نحو (محمد في بل قم على قبائل راكب) فهذه كلمات متراصة ينقصها التماسك، والتوافق، والتأثير، ولو توافرت لها العناصر المذكورة؛ لأصبحت سياقا عربيا لا غبار فيه"[١].

أما في المرحلة الثانية فلم يفسر التعليق –الذي هو أساس الترابط في التركيب– تفسيرا شكليا فحسب كما فعل في المرحلة الأولى، بل تصدى للتعليق بالتفصيل تحت عنوانين: أحدهما العلاقات السياقية (القرائن المعنوية)، والآخر القرائن اللفظية، ويرى أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كاف للقضاء على العمل النحوي والعوامل النحوي؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها، على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية[٢].

فالتعليق عنده هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة الإعراب، ويراد به إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية، إذًا التعليق بهذا الفهم يجعل التركيب مترابطا ومتماسكا، وليس القرائن اللفظية (الشكلية) فحسب[٣].

الجملة عند عبد الرحمن أيوب

يرى عبد الرحمن أيوب أن علماء اللغة العرب ساروا في حديثهم عن الجملة على آثار المناطقة، وأن أجزاء الجملة (المسند والمسند إليه والرابطة) هي نفس أجزاء القضية المنطقية مع اختلاف في التسمية[٤].

ويرى أنه من الواجب على النحاة وقد اتخذوا تقدم الفعل المسند على المسند إليه أساسا للحكم على نوع الجملة، أن يتخذوا نفس الأساس في القول بنوع آخر من الجمل، حسب العنصر المتقدم، فكما يتقدم الفعل المسند على الاسم المسند إليه، يتقدم كذلك الوصف المسند، والجار والمجرور المسند، والظرف المسند على المسند إليه، فلماذا لم يقل النحاة بأن كلا من هذه التركيبات نوع من أنواع الجملة يختلف عن قرينه من الأنواع التي تتأخر فيها هذه الأركان؟[٥].

ويشير عبد الرحمن أيوب إلى تمييز المحدثين بين الجملة باعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه العديد من الجمل، وبين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا، فنموذج الجملة الاسمية مثلا مكون من مبتدأ وخبر، أما "محمد قائم" فمثال واقعي لنموذج الجملة الاسمية، ومجموع نماذج الجمل في لغة من اللغات يسمى بعلم النحو syntax ، أما الأمثلة التطبيقية فليست علما، بل أحداثا لغوية واقعية سماها علماء اللغة

(١) السابق، ص ٢٤١.
(٢) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩.
(٣) انظر السابق، ص ١٨٨، ١٨٩.
(٤) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٧، ١٥٠.
(٥) انظر السابق، ص٢٣٢.

المحدثون الكلام.[١]

ويرى أيضا أن الكلام عند المحدثين نظير للكلام (الجملة) عند النحاة الذي عرفوه بأنه "**ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة**"، ويشير إلى أن النحاة لم يقصدوا بالكلام النماذج التركيبية للجمل بل الأمثلة الواقعية لها، فهي وحدها تفيد فائدة تامة[٢]، ويقول: "والواضح أن النحاة –بمقتضى تعريفهم هذا– قد قصدوا بالجملة ما يقصد به علماء اللغة بعبارة الحدث اللغوي"[٣].

وكذلك يرى أن الجملة ليست مجموعة من الكلمات فحسب، بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة، ففي الجملة الواحد مثل: (هل قام؟) نموذج لتركيب الكلمات هو (أداة استفهام + فعل ماض)، ونموذج للتنغيم (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط)، ونموذج للنبر هو (نبر خفيف + نبر شديد) إلخ، وتطبيق هذه العدد من النماذج المجتمعة، بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكون الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها[٤].

وتناول عبد الرحمن أيوب الجملة في كتابه "دراسات نقدية في النحو العربي" تناولا لا يختلف عن تناول النحاة لها، ولم يقترح تقسيما جديدا مبنيا على اعتراضه على مبدأ النحاة في تقسيم الجملة القائم على تقديم المسند.

ولكنه اقترح تقسيما جديدا بالنظر إلى علاقة الإسناد بين ركني الجملة، فقسمها إلى نوعين رئيسين: [٥]

الأول: الجمل الإسنادية

وتنحصر في الجمل الاسمية، والجمل الفعلية، ويعني بالجمل الإسنادية الجمل التي يصفها اللغويون العرب بأنها تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أم الإنشاء.

الثاني: الجمل غير الإسنادية

وتشمل جملة النداء، وجملة نعم وبئسن وجملة التعجب، ويرى أن هذا النوع لا يعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية.

يحلل أيوب الجمل والتراكيب تحليلا شكليا مستبعدا عنصر الدلالة في التحليل؛ معللا ذلك بأن الصلة الدلالية بين المفردات أمر يدرك ولا يظهر في الخارج، وأن الدلالة تتغير بتغير الألفاظ ذاتها، يقول: "ولأجل هذا فإننا مع اعترافنا بوجود دلالة لكل تركيب، لا نرى من الأوفق أن نجعل الدلالة أساس دراستنا التركيبية،

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٥.
(٢) انظر السابق، ص ١٢٥.
(٣) انظر السابق، ص ١٢٦.
(٤) انظر السابق، ص ١٢٦.
(٥) انظر السابق، ص ١٢٩.

بل إننا نرى ضرورة الاعتماد على الصفات المادية التي يتميز بها كل تركيب عن الآخر" [١].

وهناك بعض المصطلحات التي يراها عبد الرحمن أيوب ضرورية لدراسة التحليل الشكلي للجملة، ولدراسة قواعد اللغة العربية عموما: [٢]

١ – التركيب: هو علاقة نحوية أو أكثر تكون حدثا لغويا كاملا.

٢ – النموذج: هو الشكل الذي ترتب به مواقع العلاقات في تركيب معين.

٣ – الموضع: المكان الذي يشغله الموقع في التركيب.

٤ – الموقع: هو جزء من العلاقة النحوية يتميز بعلامة معينة.

٥ – العلامة: هي صفة مادية في التركيب ترتبط بموقع معين من علاقة معينة.

٦ – العلاقة: رابطة تركيبية قائمة بين جزأين أو أكثر من أجزاء تركيب معين، تدل عليها العلامات المادية التي تظهر في هذه الأجزاء.

فالعلاقة النحوية تتكون من مواقع وعلامات، والموقع هو جزء من التركيب اللغوي يرتبط بجزء آخر ارتباطا تدل عليه بعض الصفات المادية التي تظهر في الكلمات التي تشغله أو تشغل الجزء (الموقع) الذي ترتبط به، أما العلامة فهي الصفة المادية التي تدل على العلاقة النحوية القائمة بين موقعين[٣].

وبناء على المذهب الشكلي المبني على فكرة التوزيع قام أيوب بتحليل أنواع التراكيب في العربية، وهو لا يهتم بذات الكلمة التي تشغل الموقع، ولكن العبرة بنوع الكلمة، فالنوع الذي يسمى بحروف الجزم مثلا لا يوجد إلا قبل فعل مضارع، والنوع الذي يسمى بالاسم يمكن أن يوجد في الموقع الذي يسميه النحاة موقع الفاعل أو المفعول إلخ، وليس المهم أن يكون الحرف "لم" أو "لما"، أو أن يكون الاسم "محمد" أو "علي" أو "هذا" بل المهم أن يكون من هذا النوع فحسب[٤].

ويقول: "ووضع الكلمات بعضها بجوار بعض يعتمد على نوع الكلمة لا على ذاتها ... ولهذا فمن الضروري قبل دراسة التركيب أن نحدد الأنواع المختلفة التي تنتمي إليها الكلمات"[٥]، ويقوم بتصنيف الكلمات حسب صفاتها المادية، وحسب وجودها في مكان خاص من تركيب بعينه[٦]، أي حسب السوابق واللواحق والأماكن التي تحتلها في التركيب.

---

(١) أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، ص ٢٢٩.

(٢) انظر أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، ص ٢٣٧. يهتم أيوب بالتفرقة بين الموقع والموضع رغم تشابه اللفظين في المعنى، فالموقع هو جزء من العلاقة، أما الموضع فهو المكان الذي يوضع فيه هذا الجزء الذي يسمى بالموقع. (ص ٢٣٥).

(٣) انظر أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، ص ٢٢٩.

(٤) انظر السابق، ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٥) السابق، ص ٢٢٥.

(٦) انظر السابق، ص ٢٢٥– ٢٢٨.

ويشير أيضا إلى أن وضع الكلمات بعضها بجوار بعض ليس أمر مطلقا، بل أنه يخضع لقواعد معينة هي التي تسمى بقواعد تركيب العبارات أو علم النحو(١).

وبناء على هذا يقوم أيوب بتحليل مكونات التراكيب حسب مواقعها وعلاماتها وعلاقاتها، ففي مثل جملة "ضرب الولد" موقعان ولكل منهما علامتان، فللموقع الأول علامتان، إحداهما ضرورة تأنيث الكلمة التي تقع فيه إذا كانت الكلمة التي تقع في الثاني مؤنثة، وثانيتهما كونه مشتقا على وزن من أوزان الماضي، وفي الموقع الثاني علامتان أيضا، هي تأخره عن الموقع الأول، وظهور علامة الرفع(٢).

وهو لا شك في هذا متأثر بالبنيوية الشكلية الأمريكية التي يتزعمها بلومفيلد وأتباعه، حيث يرون أن "الجملة سلسلة من الوحدات الصرفية التي لا تتجاور بشكل اعتباطي، بل كل مكون فيها يحتل موقعه بحسب علاقاته بالمكونات الأخرى المجاورة له، ومن هنا التجأ أتباع بلومفيلد إلى البحث عن خصائص مكونات الجملة بتحديد مواقعها الممكنة"(٣).

أي أن بلومفيلد يركز على الحدث اللغوي الشكلي، أو ما هو موجود بالفعل، وهو الجانب التعبيري الخالص، وذلك بهدف تحليليه تحليلا دقيقا، ووصفه وصفا لا يخالطه أي شك أو غموض مما قد يحدث في تحليل المعنى اللغوي، ولذا فقد أقصى أتباعه المعنى تمام من البحث اللغوي(٤).

ومن أهم مبادئ البنيوية الشكلية التي اتبعها عبد الرحمن أيوب في التحليل الشكلي للجملة مبدأي التوزيعية، والخانية.

وتتمثل طريقة التوزيع في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام، ووفقا لذلك فإن (الرجل) و (البرنامج) ينتسبان للاسم من جهة أنهما يستويان في أنهما يمكن أن يقعا موقعا واحدا كما في: ذلك الرجل خيب ظني، وذلك البرنامج خيب ظني(٥).

ويقوم منهج الخانية على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية، وهي تمثل في العادة خانة، أو موقعا يكون ثابتا، ويكون متغيرا [في اللغات المعربة]، وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة، أو أن تقع ذلك الموقع(٦).

ولم يعد مفهوم الوظيفة مثل: الفاعلية والمفعولية يحدد بكيفية دلالية أو منطقية مطلقة استنادا إلى مفهوم الفاعل أو المفعول به، وإنما أصبحت وظيفة وحدة ما تحدد بالرجوع إلى الموقع الذي تحتله، وكل

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، ص ٢٢٥

(٢) انظر السابق، ص ٢٣١.

(٣) غلفان، مصطفى، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص ٣٩٥.

(٤) انظر جاد الرب، محمود، علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٦٣.

(٥) انظر الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ص ٣٢، ٣٣.

(٦) انظر السابق، ص ٤٢، ٤٣.

الوحدات التي تظهر في نفس الموقع تشكل مقولة لها نفس الوظيفة[١].

لم يذكر عبد الرحمن أيوب عندما تناول الجملة في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) تعريفا جديدا للجملة يختلف عن تعريف النحاة لها المرادف للكلام وهو "اللفظ المفيد فائدة تامة، أو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها"، وهو ما يطلق عليه حديثا "الحدث اللغوي".

أشرت سابقا إلى أن عبد الرحمن أيوب لا ينكر أهمية المعنى في الدرس اللغوي، ولكنه يرى أن دراسة معاني التراكيب تأتي في مرحلة تالية للتحليل الشكلي، أي بعد تحليل التركيب تحليلا مبنيا على الجانب الشكلي يتم ربط كل تركيب بدلالته، دون أن يتدخل عنصر المعني في التحليل التركيبي.

ولذا نجده في أحد بحوثه المتأخرة نسبيا يعرف الجملة ويبين المقصود بدلالة الجملة، ويشير إلى بعض الدلالات في الجملة.

يعرف الجملة بأنها "كلٌّ تعبيري مكون من أصوات وصفات صوتية وصرفيمات وكلمات (وحدات نحوية) وعلاقات"[٢] ولكل واحد من هذه الأمور دلالته (Semantic) ومفهومه الخارجي (Semiotics) وذلك باستثناء الأصوات [٣].

ويحدد المقصود بدلالة الجملة بأنه "مجموع هذه الدلالات التي تنسب لأجزائها، ومجموع الآثار المترتبة على وجود هذه الدلالات المختلفة بعضها بجوار بعض"[٤].

ويبين أيضا المقصود بدراسة دلالة الجملة، يقول: "ودراسة دلالة الجملة هي تحليل الدلالات القاموسية لمفرداتها (بطريقة الحقول والمكونات الدلالية أو بطريقة التلازم) ودراسة معاني الصرفيمات التي تكونها، ودلالة العلاقات النحوية القائمة بينها، ثم دراسة التفاعلات التي تتم بين دلالة المفردات والصرفيمات والعلاقات النحوية"[٥].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عبد الرحمن أيوب في التحليل الدلالي متبنٍ رأي فيرث وتلاميذه وهو أن للدلالة جانبين، دلالة اللفظ ودلالة الظرف الخارجي، ويطلق على الأول (الدلالة)، ويطلق على الثاني (المفهوم)[٦].

ويشبه في هذا تمام حسان في مرحلته الأولى، حيث اعتمد على المنهج الشكلي البحت في التحليل النحوي، وعاد إلى المعنى في باب منهج الدلالة متأثرا بفيرث.

ويلاحظ أن دلالة لفظ التركيب عند عبد الرحمن أيوب كلٌّ متكامل، أي أنه من الضروري أن يتم

---

(١) غلفان، مصطفى، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص ٣٩٣.

(٢) أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص١٢٨.

(٣) انظر السابق، ص ١٢٨.

(٤) انظر السابق، ص ١٢٨.

(٥) انظر السابق، ص ١٢٢.

(٦) انظر السابق، ص ١٢٠.

تحليل دلالة عبارة ما على مستويات متعددة هي معنى مفرداتها المعجمية، ومعنى الأجزاء التركيبية لكلماتها (الصرف)، ومعنى العلاقات التركيبية بين كلماتها (النحو)، والمعاني الخارجية عن التركيب التي تنتج عن ظروف غير لغوية.

وعرض أيوب بعض الأمثلة يوضح من خلالها العلاقة بين الدلالات (دلالة التراكيب) والمفهومات (دلالة الظرف الخارجي)، حيث عالج من خلال هذا العرض دلالة الجملة العربية على الزمن وكيفية الحدث، والجنس (التذكير والتأنيث)، والتعريف والتنكير، والنفي، وغيره من الدلالات التي قد لا ترتبط بالضرورة بالكلمة أو جزء كلمة، بل بالعلاقات التركيبية في العبارة(١).

وفي صدد حديثه عن العلاقة بين الدلالات والمفهوم يميز بين مصطلحين قد يُظن أنهما مترادفان، وهما الإسناد والنسبة، فالإسناد عنده علاقة نحوية لفظية تتمثل في موضع كلمة بالنسبة لأخرى، أو في زيادة توجد علامة على الإسناد كعلامات الإعراب، أو وجود صيغة معينة كصيغة المبني للمعلوم مع الفاعل، والمبني للمجهول مع نائب الفاعل، وهكذا. وكلها أمور لفظية تلزم دائما التركيب الإسنادي(٢)

ويميز بين نوعين للإسناد، إسناد يتمثل في الجملة الاسمية، وإسناد يتمثل في الجملة الفعلية، وهذا ليس لاختلاف قاعدة المطابقة عند تقدم المسند إليه عنها عند تأخره فحسب، بل لأن للجملة الاسمية طريقة تختلف عن طريقة الجملة الفعلية في التراكيب الدالة على النفي والتأكيد والزمن وكيفية الحدث(٣).

أما النسبة فهي أمر واقعي خارجي أو علاقة منطقية، وهي من عناصر المفهوم لا الدلالة(٤)، كالدلالة كالدلالة على من قام بالفعل، أو وقع عليه الفعل.

ولا يعني الإسناد بالضرورة أن يصدر الحدث من المسند إليه، أو أن تلزمه الصفة التي يعبر عنها المسند إليه، فقد يكون المسند إليه واقعا عليه الحدث كما في "انضرب محمد" و"ضُرِب محمد"، ووقوع الحدث من المسند إليه أو وقوعه عليه، ليس من عناصر الدلالة، بل من عناصر المفهوم (الظرف الخارجي) (٥).

وفي هذا الصدد يشير أيضا إلى أنه قد يكون للدلالة النحوية (وهي خاصة باللفظ) أكثر من مفهوم (وهو خاص بالظرف الخارجي) مثال ذلك كون "محمد" فاعلا في الجمل: "ضَرَب محمد" و "انضرب محمد" و "مات محمد"، حيث يقابل الأولى المفهوم الذي يتمثل في أن الشخص الذي يعينه اللفظ "محمد" قد قام بعمل هو الضرب، أما في المثال الثاني فإن الشخص المذكور قد وقع عليه الضرب من شخص آخر، وفي المثال الثالث يكون المفهوم أن هذا الشخص تغير من حالة الحياة إلى حالة الموت، وكل هذه

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص ١٢٨ – ١٣٣.
(٢) انظر السابق، ص ١٢٦.
(٣) انظر السابق، ص ١٢٥.
(٤) انظر السابق، ص ١٢٦.
(٥) انظر السابق، ص ١٢٦.

الاحتمالات من مفهومات المجال (الظروف الكلامية التي لا صلة لها بالمتكلم أو السامع) [١].

ويرى أيضا أنه ينبغي عند وصف التراكيب الجمع بين النسبة والإسناد، يقول: "ولما كانت النسبة من عناصر المفهوم (Semiotics) والإسناد أو الإضافة أو النعت الحقيقي أو النعت السببي إلخ تركيبات لغوية، فإنه ليس هناك حرج منهجي من الجمع بينهما عند وصف التركيب"[٢].

ويذكر تركيبات نحوية متعددة تعبر عن نسبة واحدة، وهي النسبة بين محمد والكتابة، ويعبر عنها بشكل يجمع بين المفهوم والإسناد على النحو التالي: [٣]

١ – محمد يكتب (مبتدأ خبره جملة فعلية).

٢ – محمد كاتب (مبتدأ خبره اسم).

٣ – يكتب محمد (جملة فعلية).

٤ – محمد الكاتب زارني (صفة وموصوف).

٥ – كتابة محمد سرني (مصدر مضاف إلى اسم بعده)

٦ – جاء محمد كاتبا (صاحب الحال والحال).

٧ – محمد كاتب الأب.

ويرى أن تحليل هذه التراكيب بهذا الشكل أي بالجمع بين الدلالات والمفهوم يتفادى التناقض المنهجي في العبارات النحوية من مثل: "إضافة اسم الفاعل لفاعله"، و "إضافة اسم المفعول لنائب الفاعل"؛ وذلك لأن الإضافة تعني تركيبا نحويا له مميزاته التركيبية، فعلامة الفاعلية تقتضي فعلا مبنيا للمعلوم، أو اسم فاعل ورفعا يلحق المسند إليه (المنسوب إليه)، أما الإضافة فتقتضي جرا يلحق الاسم (المنسوب إليه). أما السبب في زوال التناقض فهو أن الدلالات الإعرابية من خصائص التركيب النحوي، أما المفهومات العقلية (كون هذا الشخص قد فعل الفعل) فأمر ثابت سواء كان المنسوب إليه فاعلا أو مضافا إليه[٤].

ويشير أيضا أن هذا التحليل يتفادى ضرورة تقدير البنية التحتية وافتراض تأويلات وقواعد تحويلية لا تمثل الواقع؛ وذلك ضرورة أن البنية التحتية التي يقول بها التحويليون هي من المفهومات الخارجية، أي أنها من معنى الظرف الخارجي، وليست من دلالة التركيب[٥].

من هذا العرض للجملة عند كل من تمام حسان وعبد الرحمن أيوب نلاحظ الآتي:

١ – الإسناد عند عبد الرحمن أيوب علاقة نحوية لفظية شكلية فحسب، تتمثل في موضع كلمة بالنسبة لأخرى، أما الإسناد عند تمام حسان فهو قرينة معنوية تتضافر مع قرائن أخرى لبيان المعنى

---

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر السابق، ص ١٢٧.

(٣) انظر السابق، ص ١٢٧.

(٤) انظر السابق، ص ١٢٧.

(٥) انظر السابق، ص ١٢٧، ١٢٨.

النحوي، فعلاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل، أو نائبه، وتصبح عند فهمها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل، أو نائب فاعل، ويصل المعرب إلى قراره أن ذلك كذلك عندما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين(١).

وكذلك النسبة فهي عند عبد الرحمن أيوب أمر واقعي خارجي، أما عند تمام حسان فهي قرينة معنوية، تتمثل في معاني حروف الجر ومعاني الإضافة(٢).

٢ – يقسم تمام حسان الجملة باعتبار المبنى إلى: اسمية، وفعلية، ووصفية، وشرطية، ويقسمها أيوب للاعتبار ذاته إلى: إسنادية وغير إسنادية، ويجعل تحت الإسنادية الاسمية والفعلية.

٣ – يتفق عبد الرحمن أيوب مع تمام حسان في مرحلته الأولى في أن وسائل ترابط وتماسك الجملة هي وسائل لفظية شكلية.

٤ – يهتم كل منهما بالنبر والتنغيم في التحليل النحوي.

٥ – من الأمور المترتبة على المنهج الشكلي عند عبد الرحمن أيوب رفضة لمسألة الاستتار والحذف، ويرى أن قول النحاة باستتار الفاعل في الفعل خضوع للقضية الفلسفية القائلة بأن الحدث لا يوجد بدون محدث، وأن القول بالحذف في المبتدأ والخبر خضوع لشكلية منطقية، هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معا.

وبناء على رفضه لفكرة القول بالحذف عند عدم ذكر أحد ركني الجملة، وعلي رفضه لقول النحاة لا إسناد بدون ركني الجملة، رأى ضرورة القول بوجود نوع من الجمل ذات الركن الإسنادي الواحد، وجعل قول النحاة بحذف المبتدأ أو الخبر دليلا على رأيه هذا، ودليلا على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية(٣).

أما تمام حسان لا ينكر القول بالحذف جملة وتفصيلا، ولكنه ينكر ما سماه النحاة بالحذف الواجب، فيرى أنه مادام الحذف يعتمد على وجود دليل على المحذوف، فإن إدراكه يعد مظهرا من مظاهر قرينة السياق، ولا مفر من القول به إذا أردنا أن نفهم الاستعمال اللغوي على وجهه الصحيح، ويرى أن هناك مبررات للحذف لا مناص من الاعتداد بها(٤).

---

(١) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩١– ١٩٤. يعرف النحاة الإسناد تعريفا يجمع بين الشكل والدلالة، يقول أبو حيان الأندلسي: "الإسناد في مصطلح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعها استقلال فائدة أو يكون أصله كذلك" (أبو حيان) الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج١، ص٣٢)

(٢) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠١.

(٣) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٥٨– ١٦٥.

(٤) انظر حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ج١، ص ٢٣ – ٢٥.

الدلالة على الزمن والجهة في الجملة العربية

الزمن والجهة عند تمام

يرى تمام حسان أن النحاة في تقسيمهم للفعل ودراستهم للزمن خلطوا بين الزمن النحوي والزمان الفلسفي مما أوقعهم في كثير من الاضطراب(١)، وأنهم لم يفطنوا إلى طبيعة التعارض الممكن حدوثه بين النظام ومطالب السياق، أو بين مطالب التحليل ومطالب التركيب، فوقعوا في أخطاء منهجية، من أخطرها دراسة الزمن النحوي ، فدرسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي، وهي في عزلتها عن التراكيب، ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة(٢).

فرق تمام حسان في دراسته للزمن بين ثلاثة مصطلحات: **الزمان** وهو الوقت الفلسفي (ماض، وحاضر، ومستقبل)، و**الزمن** وهو الوقت النحوي، **والجهة** وهي ما يشرح موقفا معينا في الحدث الفعلي، ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم(٣)، ويعرفها في موضع آخر بأنها "تخصيص لدلالة الفعل ونحوه، إما من حيث الزمن، وإما من حيث الحدث"(٤)، وتكون الجهة بأمور شكلية كالهمز والتضعيف وحروف الزيادة فيما زاد عن الثلاثة والحال والتمييز والأدوات والنواسخ إلخ(٥).

فالزمن عند تمام حسان نوعان:

١ – الزمن الصرفي: وهو زمن الصيغة المفردة خارج السياق، وهو لا يتغير.

٢ – الزمن النحوي: وهو وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره نحو الصفة والمصدر، وتؤدي الضمائم والقرائن الحالية والمقالية وظيفتها كاملة في تحديد هذا الزمن(٦).

ومن خلال المزاوجة بين الزمن والجهة استطاع تمام حسان أن يستنبط نظاما للزمن النحوي من خلال السياق لا الصيغة، يقول: "وبهذه المزاوجة بين الزمن والجهة، يصبح الزمن وظيفة السياق، بعد أن جعله النحاة وظيفة الصيغة، وبهذا نستطيع التفريق بالزمن بين تراكيب مثل : كان فعل، وكان قد فعل، وكان يفعل، وقد فعل، وما زال يفعل، وظل يفعل، وفعل، وكاد يفعل، وطفق يفعل، ويفعل، وسيفعل..." (٧).
(٧).

---

(١) انظر: حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٩ – النحو والمنطق، ص ٧٠٧.

(٢) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧.

(٣) انظر حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٤٥.

(٤) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٥٧.

(٥) انظر: حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ٢٤٦، ٢٤٧ – اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٥٧.

(٦) انظر حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٤، ١٠٥، ٢٤٢، ٢٤٣ – مقالات في اللغة والأدب، ج٢، ص٢٨٣.

(٧) انظر حسان، تمام: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص ١٧٠، ١٧١– مقالات في اللغة والأدب، ج٢، ص٢٨٤.

ومخصصات الزمن أفكار مثل:؛ القرب والبعد والتجدد والانقطاع والاستمرار والثبوت والبساطة والمقاربة والشروع... إلخ، ويعبر عن هذه الأفكار بما سماه النحاة بالنواسخ الفعلية (كان وأخواتها وكاد وأخواتها)، وببعض الحروف مثل قد ولم والسين وسوف، إلخ(١).

واستطاع تمام حسان أن يفرع الأزمنة الثلاثة في الفصحى –في الجملة العربية بنوعيها الخبرية والإنشائية– باعتبار الجهة إلى ستة عشر زمنا نحويا، فالاختلاف بين زمن وزمن هو اختلاف في الجهة، لا في المضي والحال والاستقبال(٢)، وهذه بعض الأمثلة:

الزمن	الجهة	الصيغة
الماضي	البعيد المنقطع	لقد كان فعل
الماضي	المتصل بالحاضر	إنه ما زال يفعل
المستقبل	البعيد	لسوف يفعل

ويشير أيضا إلى دلالة الزمن في الجملة الاسمية يكون بواسطة النواسخ ، وأن كل النواسخ إلا كان يضيف إلى الزمن أحد معاني الجهة، فصار تفيد جهة التحول، وظل تفيد جهة الاستمرار إلخ(٣).

ولا شك أن الجهات المختلفة المحددة للزمن هي معان يعبر عنها بمبان معينة في سياقات مختلفة، ومعظم هذه المباني أدوات ونواسخ تضام إلى الصيغ الفعلية، أو إلى الجمل الاسمية.

الزمن وكيفية الحدث عند عبد الرحمن أيوب

لم يفصل عبد الرحمن أيوب الحديث في الدلالة على الزمن في الجملة الفعلية؛ لأنه يري أن الدلالة فيها تؤدى بصيغة الفعل نفسها، كما تؤدى باستعمال بعض الكلمات التي تدل على الزمن دلالة قاموسية مثل: أمس، واليوم، والآن، غدا، ويستعان أيضا بمثل هذه الألفاظ وبالسياق في تحديد دلالة المضارع الذي يصلح بصيغته للحال والاستقبال(٤).

أما الدلالة على الزمن في الجملة الاسمية فتكون بواسطة الأفعال الناسخة، يقول: "ولما كانت الدلاة على الزمن من طبيعة الصيغة الفعلية فقد استعملت الأفعال الناسخة لأداء هذه الدلالة في الجملة الاسمية"(٥)، وكذلك وظيفة هذه الأفعال لا تنحصر في مجرد الأثر الإعرابي، ولكن لها وظيفة أخرى

---

(١) انظر حسان، تمام: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص ١٧٠– اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٥، ٢٤٦. الأفعال الناسخة عند تمام حسان ليست أفعالا، ولكنها أدوات محولة عن الفاعل. (انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢٨، ١٢٩).

(٢) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٤٦. وللتفصيل انظر مبحث الزمن في الكتاب المذكور.

(٣) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٢٩، ١٣٠.

(٤) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٧٩.

(٥) السابق، ص ١٨٠.

خاصة بدلالة التركيب الذي توجد فيه

ويثني أيوب على النحاة في تناولهم لموضوع النواسخ –باستثناء جانب العمل– ويرى أنهم يسيرون على الطريقة التحليلية الشكلية التي يدعو لها.

ويقسم أيوب الأفعال الناسخة حسب الدلالة التي تفيدها في الجملة الاسمية الواقعة فيها، فيقسمها إلى أفعال تدل على الزمن المجرد وهي كان وحدها ودلالتها على الزمن حسب صيغتها وما يسبقها من حروف أو لواصق، وأفعال تدل على الزمن الوقتي، وهي (بات، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وأفعال تدل على الزمن مع الاستمرار، وهي (ظل، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما برح)، وأفعال تدل على قرب وقوع الحدث، وأفعال تدل على الشروع والاستمرار، وأفعال تدل على التحول(١).

جمع عبد الرحمن أيوب تحت هذا المبحث كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، ويشير إلى أن لكل فعل من الأفعال الناسخة مفهوم إضافي إلى جانب مفهوم الزمن ما عدا كان.

وخلاصة الدلالة على الزمن في اللغة العربية عند أيوب تتمثل في تقريره "أن التعبير عن الزمن في العربية من خصائص التركيب النحوي، وأن العنصر الزمني في الفعل ليس مستقرا، حيث يتحول من المضي إلى الاستقبال، ومن الحال إلى المضي أو الاستقبال إلخ تبعا للأدوات التي تجاور الفعل. وما دامت هذه الدلالة تتجاوز الكلمة وترتبط بطبيعة الكلمات التي تجاورها، فإن هذا يعني أن دراسة الزمن دراسة تابعة لدراسة التركيب النحوي وليست دلالة صرفيمية"(٢).

أما عن كيفية الحدث فيقصد بها "الدلالات الأخرى –غير الزمنية– التي تضيفها الأفعال الناسخة على الجملة"(٣) وهذه الدلالات هي: التوقيت، والاستمرار، وقرب الوقوع، والشروع، والتحول.

ويشير أيضا إلى أن "كيفية الحدث" وهي الطريقة التي تم بها، هي مفهوم من مفهومات المجال، أي أنها عنصر من عناصر من عناصر الظرف الخارجي، أما الجانب الدلالي [التركيبي] للكيفية فيتمثل في علاقة تقوم بين الفعل الأصلي والفعل المساعد(٤).

ويؤكد أيضا أن "دراسة الكيفية كدراسة الزمن دراسة نحوية، بمعنى أنها ليست مدلولات صرفيمية، ولا مجرد مدلولات ألفاظ، بل أنها مدلولات للتركيب كله وما فيه من ألفاظ"(٥).

عند الموازنة بين تناول عبد الرحمن أيوب وتمام حسان للزمن نجد أن تناول تمام حسان أكثر تفصيلا وشمولا لتفريعات الزمن النحوي في الجملة العربية بنوعيها الخبرية والإنشائية بتفريعاتهما، واستطاع أن يستنبط نظاما للزمن النحوي من خلال اهتمامه بما سماه "الجهة" أو مخصصات الزمن من سوابق وأدوات

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٨٠ – ١٨٢.

(٢) أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص١٢٩.

(٣) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٨٢.

(٤) انظر أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص١٢٩، ١٣٠.

(٥) السابق، ص١٣٠.

ونواسخ وظروف، وأن يربط بين الجهات وهي معان بالمباني الدالة عليها.

ولكنهما اتفقا في المبدأ العام وهو أن دراسة الزمن نابعة من دراسة التركيب لا الصيغة، واتفقا أيضا في وظيفة النواسخ في الدلالة على الزمن في الجملة الاسمية، والاختلاف بينهما اختلاف في المصطلح، فالمعاني الإضافية للنواسخ سماها عبد الرحمن أيوب "كيفية الحدث"، وأطلق عليها تمام حسان مصطلح "الجهة".

ومصطلح الجهة عند تمام حسان أكثر شمولا من مصطلح "كيفية الحدث" عند عبد الرحمن أيوب، فعند أيوب اقتصر المصطلح في هذا السياق على النواسخ فقط(١)، أما عند تمام حسان فيشمل النواسخ وغيرها كما أشرنا.

النكرة والمعرفة

من المسائل المتعلقة بالشكل والمعنى التي اهتم بها عبد الرحمن أيوب وأشار إليها في عدة مواضع مسألة "التعريف والتنكير"، حيث يرى أن علاج النحويين لمسألة التعريف والتنكير مضطرب بين الشكل والدلالة، فهم يقسمون الاسم إلى نكرة ومعرفة على أساس دلالته على معين أو غير معين، ثم تعريفهم للنكرة على أساس شكلي، هو قبولها دخول أداة التعريف "أل"، ولا يكاد ينتهون من تقرير هذه القاعدة الشكلية حتى ينتكسون إلى الدلالة مرة أخرى، فيقولون بأن "أل" هذه لا بد أن تكسب الاسم تعريفا(٢).

ويرى أن السبيل الأمينة لحصر المعارف هو التزام شكل الكلمات في ذاتها، أو في وضع الجملة، وما ينتج عنها من ظواهر مادية فيها أو فيما يحيط بها من ألفاظ، وليس على دلالتها(٣)، ويقول: "وبهذا الاعتبار ينبغي أن نميز المعارف من النكرات، لا باعتبار أن الأولى كلمات تدل على معين، والثانية كلمات تدل على غير معين، وسيكون مقياسنا الفروق التي بين هذه الأنواع من الكلمات وذاك في الصفات اللفظية والتركيبية لكل منها"(٤).

أما الحديث عن التعريف والتنكير وهما اعتباران دلاليان فيرى أنه يؤدي إلى الغوص وراء اعتبارات فلسفية لا نهاية لها؛ ولهذا لا يعترف علماء اللغة بالمعاني المجردة، بل بالمعاني التي تعترف بوجودها الجماعة اللغوية، وهي تظهر ظهورا ماديا في مفردات لغة الجماعة وتراكيبها(٥).

وأشار عبد الرحمن أيوب إلى بعض الحالات التي يتساوى فيه مدلول الاسم المقترن بـ "أل" مع مدلول

---

(١) أشار أيوب أن هذا ليس حصرا لكيفيات الحدث في اللغة العربية ولكنه اكتفى به في هذا السياق (انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٨٢).

(٢) انظر أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٦١، ١١٦، ١١٧.

(٣) انظر السابق، ص ١١٧.

(٤) السابق، ص ١٢٢.

(٥) السابق، ص ١١٧، ١١٩.

المجرد منها، وقال: "لو قصدنا لدراسة التعريف والتنكير لكان من اللازم أن نحصر هذه الحالات كلها، ونقسمه إلى ما يدل على التعريف، وما يدل على التنكير، بصرف النظر عن وجود أداة التعريف، أو عدم وجودها، وهذا العمل ... دراسة للدلالة مجالها علم الدلالات أو المعاني"(١).

ويؤكد أن الدلالة لا تصلح أن تكون أساسا للتعريف(٢)، ولذا يعترض على تعريف النحاة للمعرفة بأنها ما تدل على معين، فلا يرى فرقا بين النكرة والمعرفة في الدلالة على معين وعدمه، فمثلا الضمير "أنا" يصلح لي ولك ولأخي ولأبي، بل للدلالة على ملايين المتكلمين ممن يستعملونها، أي أنه لا يختلف "أنا" عن "رجل"، ومثله يقال في العلم واسم الإشارة والاسم الموصول حيث إن كلا من هذه يطلق على كثيرين، ومدلول هذه الأسماء لا يتعين إلا بواسطة قرائن خارجية(٣)؛ ولذا يقول: "ما دامت القرينة الخارجية هي الوسيلة الوحيدة لتحديد دلالة الاسم المعرفة، فيجب أن تكون دراسة التعريف والتنكير هي دراسة القرائن التي تكسب الاسم التعريف، ودراسة القرائن ليست دراسة الألفاظ ، إذ أن القرائن هي الظروف الخارجية التي ترتبط بها وهذا مجال علم المعاني"(٤).

يميز أيوب في تناوله للتعريف والتنكير بين الدلالة (Semantics) وهي أمر لغوي، والمفهوم (Semiotics) وهو أمر خارجي عن اللغة، يقول: "ولكن إذا فهمنا قضية الدلالة (Semantics) باعتبارها من خصائص اللفظ وهيمن ثم منفصلة عن المفهوم (Semiotics) الذي هو من خصائص الظرف الخارجي لكان تعريف الضمير معناه أنه يقع مبتدأ، ويكون المبدل منه معرفا بأل أو علما إلخ، ولا يكون اسما نكرة، والدلالة بهذا المعنى تلازم (collocation) أو تعامل (correlation)، أما الجانب الآخر وهو تعيين المتكلم أو السامع أو الغائب فهذا من المفهوم وهو أمر خارجي عن نطاق النطق"(٥).

وعلى الرغم من أن التعريف والتنكير أمور تتصل بالمعاني، ولكنها تعنى أمورا تركيبية، بمعنى أنه يتوقف عليها إمكان تركيب لغوي، كعدم جواز أن تكون صفة المعرفة نكرة، وعدم جواز وقوع النكرة مبتدأ. أما المفهوم وهو كون الشخص المشار إليه باللفظ معينا أو غير معين فهو أمر يدخل في نطاق تحليل الظرف الاجتماعي(٦).

---

(١) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٢.

(٢) انظر السابق، ص ٦٣.

(٣) انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١١٧ – التحليل الدلالي للجملة العربية،١٣٢، ١٣٣.

(٤) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١١٨. يترجم عبد الرحمن أيوب مصطلح "الظروف الخارجية في هامش الصفحة بـ (context of situation) وترجمه كثير من اللغويين العرب المحدثين بـ (سياق الحال)، وترجمه تمام حسان بـ (الماجريات) أولا ثم ترجمه بـ (سياق الحال).

(٥) انظر أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص١٣٢.

(٦) انظر أيوب، عبد الرحمن: دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٦٢ – التحليل الدلالي للجملة العربية،

وخلاصة المسألة هي أن تقسيم الألفاظ إلى نكرة ومعرفة يجب أن يخضع لمعيار شكلي بحت، كصلاحية الكلمة للواصق معينة، ووقوعها في التركيب موقعا معينا، أما دلالة هذه الألفاظ على معين وعدمه فوظيفة السياق الخارجي.

أما عن التنكير والتعريف عند تمام حسان فلم أقع على مبحث مخصص لدراسته، وهذا يعني أنه ارتضى تناول النحاة له، ولكنه يشير إليه بمصطلح "قرينة التعيين" عند حديثه عن قرينة المطابقة، باعتبار التعريف والتنكير وجها من أوجه المطابقة في بعض الأبواب النحوية(١).

المبحث الخامس: الموقف من النحو التحويلي

من المسائل المتعلقة بالشكل والمعنى عند عبد الرحمن أيوب وتمام حسان موقف كل منهما من النحو التحويلي.

أولا: تمام حسان

يرى تمام حسان قبل اطلاعه على النظرية التوليدية التحويلية أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعجمي ولا الدلالي(٢)، ولكنه بعد اطلاعه على تطور النظرية التوليدية التحويلية، ومداومة النظر في طبيعة المعجم، توصل إلى ضرورة توفر عنصر (الملاءمة أو المناسبة المعجمية)، ويقصد بها "صلاح الكلمتين للاجتماع في جملة"، ويرى أن (المناسبة المعجمية) هي منبع الإفادة، أي: كون الكلام لفظا مفيدا، وأن قول النحاة: "الإعراب فرع المعنى" مستند إلى اشتراط الإفادة للكلام، والإفادة تنبني على المناسبة المعجمية(٣).

أي أنه لا يتحقق المعنى بواسطة العلاقات النحوية فقط، فقد يكون التركيب مستوفيا الشروط النحوية، ولكن ليس له معنى، بسبب المفارقة المعجمية بين ألفاظه، مثل: "تألم الحجر فسلم على البرهان"، ومعنى هذا أن العلاقات المعجمية تؤدي دور القرينة على المعنى في الكثير من الحالات(٤)،

ص١٣٢.

(١) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢١٢.

(٢) انظر (أبو بكر)، محمد أحمد محمد، أثر تمام حسان في البحث اللغوي الحديث والمعاصر نظرية القرائن نموذجا، ص ٥١٠– ٥٢٢.

(٣) انظر حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج١، ١٣٦، ١٣٧. رأي تمام حسان في النحو التوليدي التحويلي مر بمرحلتين أيضا حيث كان يرى أنه لا يصلح لوصف اللغة العربية، وأنه خاص بقواعد اللغة الإنجليزية، وعدل عن رأيه هذا بعد معاودة النظر فيه. انظر (أبو بكر)، محمد أحمد محمد، جهود الدكتور تمام حسان الصرفية والنحوية، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ٢٠٠٦م، ص ٨٥ – ٩٦)

(٤) انظر حسان، تمام، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٢٤٠.

ولا يجوز أيضا أن نقول: السماء تحتنا؛ لعدم المناسبة المعجمية التي تعد من مظاهر التضام، و هي صلاحية الخبر لأن يسند إلى المبتدأ[١]؛ ولذا يرى تمام حسان ضرورة الاعتماد على المعنى المعجمي في كثير من صور الإعراب"[٢].

وتأثُر تمام حسان بالمدرسة التحويلية لا يقتصر على عدوله عن فكرة "الإعراب فرع المعنى الوظيفي"، بل يرى أنه من مميزات النحو التحويلي أنه يمكننا أن نلمح القرابة بين جمل متمايزة من حيث بنيتها السطحية، كما نلمح الاختلاف بين جمل متطابقة من حيث هذه البنية السطحية، كما يمكننا أن نستخرج بنيات عميقة بالوقوف على أماكن مختلفة من قوله تعالى: "ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين" (البقرة، آية ٢)، وكذلك يمكننا التحليل الشجري للوصول إلى أكثر من معنى للجمل الملبسة، نحو: (زيارة الاصدقاء سارة) و(دار الكتب المصرية)، إذ يأتي اللبس في الأولى من إضافة المصدر، والثانية من تحديد المنعوت، وكذلك نستطيع من خلال هذه الشجرة أن نولد من معنى الجملة بنيات سطحية أخرى تعبر عن المعنى نفسه مل: (من السار أن يزورك الأصدقاء) و(دار مصرية للكتاب) [٣].

وذكر تمام حسان كثيرا من صور التشابه بين النحو العربي والنحو التحويلي[٤]، وأشار أيضا إلى أن عبد القاهر الجرجاني سبق تشومسكي في القول بالبنية العميق والبنية السطحية[٥]، ويصرح كذلك بإعجابه بالنتائج التي توصل إليه تشومسكي، يقول: "أنا من المعجبين بالنتائج العظيمة التي وصل إليها اللغوي الأمريكي تشومسكي"[٦].

وتجد الإشارة في هذا السياق أيضا أن ما ذكرته من موقف تمام حسان في النحو التحويلي هو ما انتهى إليه في هذه المسألة، ولكن كان له رأي في المنهج التحويلي قبل ذلك مغاير لهذا تماما، فقد كان يرى عدم صلاحية المنهج التحويلي في دراسة النحو العربي لأسباب عدة منها: [٧]

١ – أن المنهج التحويلي وليد خصائص اتصفت بها اللغة الإنجليزية، وتطبيقه على اللغة العربية عرض من أعراض الاستلاب الفكري، ومظهر من مظاهر عقدة التخلف.

٢ – أن القول بالبنية العميقة نوع من الحدس النفسي بلا قاعدة.

---

(١) انظر حسان، تمام، الخلاصة النحوية، ص ١٠٧.

(٢) انظر حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج١، ص ٨.

(٣) انظر حسان، تمام، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ص١٧٣.

(٤) انظر أبا بكر، محمد أحمد محمد، جهود الدكتور تمام حسان الصرفية والنحوية، ص ٩٣ – ٩٦.

(٥) انظر حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج١، ص ٧٧، ٧٨– ج٢، ص ٣٤٣.

(٦) حسان، تمام، نحن والتراث والمعاصرة، مجلة المناهل، وزارة الدولة للشئون الثقافية بالرباط، المغرب، العدد ١٢، ١٢، ١٩٧٨م، ص ٨٥.

(٧) انظر حسان، تمام، مقالات في اللغة والأدب، ج١، ص ٢٢٣، ٢٣١، ٢٣٢.

ثانيا: عبد الرحمن أيوب

يشير عبد الرحمن أيوب إلى أن مدرسة التحليل الشكلي Formal Anaiysis تقرر أن تركيب الكلمة أو الجملة عملية ميكانيكية، يمكن أن تدرس وحدها بعيدا عن المعنى المفهوم منها، وأنه بعد إتمام هذه الدراسة الشكلية، يمكن أن يدرس ارتباط كل تركيب بمفهوم معين(١).

وظل هذا الاتجاه سائدا إلى أن ظهرت المدرسة التحويلية، التي تعتمد في التحليل اللغوي على المفهوم باعتباره الأساس النفسي للتركيب اللغوي، وترى هذه المدرسة أن لكل تركيب بنية داخلية، وأخرى خارجية نتجت عن إجراء عمليات معينة على البنية الداخلية (التحويل)، ويرى زعيم هذه المدرسة ناعوم تشومسكي أن هناك تركيبات فيها لبس لا تكفي الدراسة الشكلية في التخلص منه، ولا يمكن التخلص منه إلا بالقول بأن الجمل المتفقة في الشكل الخارجي (البنية السطحية) تختلف اختلافا أساسيا في التركيب الداخلي (البنية العميقة) (٢).

ويؤكد تشومسكي إعجابه بالدراسات اللغوية القديمة، ويقرر أنها أكثر أصالة من علم اللغة البنائي، وأنها تتضمن جوهر الفكر اللغوي الصحيح، ولعل أهم ما جاء به أنه أعاد علم اللغة إلى الفلسفة وإلى المنطق، أي أنه أعاده إلى "العقل" ويرى أن وصف الأشكال اللغوية في وضعها الظاهر لنا لا يقدم علما، ثم إن الوصف المحض للظواهر دون تفسير لها أو تعليل لا يعين على فهم طبيعة اللغة.(٣)

ولذا يشير عبد الرحمن أيوب إلى "أن الطريقة التحويلية هي في صميمها عملية التأويل التي قال بها النحاة، وأن عملية التأويل شأنها في ذلك شأن النظرية التحويلية، تعتمد على المستوى الدلالي للعبارة، حيث إنها في النهاية تعتمد على المدلول الذي بيَّنه المؤول به في توضيح التركيب الخارجي للجملة، وإذن فالأساس المزدوج الذي يقول عنه العرب (أي التعبير والتأويل) هو نفس الأساس المزدوج التي تنادي به المدرسة التحويلية التركيب الداخلي والتركيب الخارجي،، كما أن الجانب النظري لكل من الاتجاهين واحد وهو الاستعانة بالمعنى في تفسير التركيب الخارجي للعبارة"(٤).

---

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٤.

(٢) انظر أيوب، عبد الرحمن، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٤. من أبرز مآخذ تشومسكي على البنيوية الوصفية عجزها عن معالجة الجمل الملبسة التي يعرض فيها اللبس بسبب من بنيتها التركيبية، فجملة: نقد تشومسكي نقد مبرر، هذه الجملة ملبسة إذ تعني نقد أحدهم لتشومسكي نقد مبرر، أو نقد لتشومسكي لأحدهم نقد مبرر، أما تشومسكي فيرى أن بنية هذه الجملة تضمر عدة بنى كامنة متغايرة يدعوها البنية العميقة (انظر الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي، ص ٧٣.)

(٣) انظر الراجحي، عبده، النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية، الكتاب التذكاري (تمام حسان رائدا لغويا)، ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(٤) أيوب، عبد الرحمن، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٥.

ويرى التحويليون أن البنية العميقة هي الأساس في التفسير الدلالي للجملة، وأن معنى الجملة السطحية متوقف عليها[١].

يشير أيوب أن اللبس من الأمور الجوهرية التي تؤيد المدرسة التحويلية رأيها القائل بوجود بنية تحتية، وفي المثال: "قابل محمد عليا فأعطاه كتابه" يرى التحويليون أن هذه بنية خارجية وأن البنية التحتية لها تتمثل في واحد من الأمثلة الآتية: [٢]

١ – قابل محمد عليا فأعطى محمد كتاب محمد لعلي.

٢ – قابل محمد عليا فأعطى محمد كتاب علي لعلي.

٣ – قابل محمد عليا فأعطى علي كتاب محمد لمحمد.

٤– قابل محمد عليا فأعطى علي كتاب علي لمحمد.

يتساءل أيوب ما العامل الذي يعين واحدا من هذه الأمثلة الأربعة باعتباره بنية تحتية للعبارة؟ ويرى أنك لا تجد جوابا عندهم سوى أن يقولوا بأن الظرف الخارجي هو الذي يحدد هذا الاختيار، وهذا معناه أن البنية التحتية تعاني من أمرين: [٣]

١ – أنها لا تؤخذ من النطق نفسه، بل من الظرف الخارجي.

٢ – أنها بهذا الاعتبار أمر غير موجود بالفعل حتى يمكن أن توضع له القواعد التحويلية، بل هو مجرد افتراض لا يمثل الواقع الذي يبرر وجود القاعدة.

ولذا فهو يرى أنه من الأدق أن نحلل العلاقات اللفظية في ضوء العبارة التي قيلت، وأن نفسر اللبس بتحليل الظرف الخارجي لنرى أي الاحتمالات الأربعة قد تضمنها الظرف الخارجي؟ فالظرف الخارجي (الظروف التي صحبت النطق) يعين الشخص الذي يملك الكتاب، والشخص الذي أعطى، والشخص الذي أخذ.

ويرى أنه لا لزوم للقول بوجود بنية تحتية، طالما لا يوصل إليها إلا بالرجوع إلى الظرف الخارجي[٤]، ويرى أن اللبس في الواقع ليس سوى نتيجة لعزل التعبير عن الظرف الذي يقال فيه، فالظرف الخارجي الكلامي جزء لا يتجزأ من عملية التفاهم[٥].

وله اعتراض آخر على المدرسة التحويلية وهو "إطلاق لفظ القاعدة على العمليات التحويلية التي يقولون بها، والقاعدة عندنا أمر ينطبق على ظواهر عديدة متماثلة، أما القاعدة هنا تفتعل لتتناسب

(١) انظر: الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح، عمان، الأردن، ١٩٩٩م، ص٣١.

(٢) انظر أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص ١٣٥.

(٣) انظر السابق، ص ١٣٦.

(٤) انظر السابق، ص ١٣٦.

(٥) انظر السابق، ص ١٣٨.

الجملة التي افترضنا أنها البنية التحتية"[١]، أي أن القواعد التحويلية التي يقول بها تشومسكي وأتباعه ليست قواعد بل مجرد تفسير تحليلي لاحتمالين عقليين في فهم عبارة معينة[٢].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن عبد الرحمن أيوب لا يؤيد النحاة في القواعد النحوية التحويلية (التأويل)، ولكنهم يؤيدهم في الصرف ويرى أنهم ابتدعوا نظما غنية من القواعد التحويلية في علم الصرف، ويرى أن الإعلال والإبدال ليس في حقيقة أمره إلا مجموعة من القواعد التحويلية، فكلام الصرفيين في الارتباط الشكلي والدلالي في الألفاظ (قال، يقول، قائل ... إلخ) وتحديد الأصل فيها، ثم وضعهم قواعد مطردة واقعية لتحويل الواو في الأمثلة كلها، يعد نفس الأمور التي قال بها التحويليون: البنية الخارجية (اللفظ)، والتركيب الداخلي (التأويل)، والقواعد التحويلية (قواعد الإعلال) [٣].

ويرى أنهم في هذا امتازوا عن المدرسة التحويلية (تشومسكي وأتباعه) التي تضع قاعدة لتحويل مثال بعينه، وبالتالي فهي من باب التفسير لا التقعيد[٤].

وفي نهاية حديثه عن هذا الأمر قال: "ينبغي عليّ الآن أن أعترف بأني أوافق النحاة كل الموافقة على قواعدهم التحويلية الصرفية، بينما أختلف معهم كما أختلف مع المدرسة التحويلية فيما يتعلق بالقواعد التحويلية النحوية (أي التأويل)، والفرق بين الأمرين هو أن التأويل مبني على أساس الدلالة، أما القواعد الصرفية فإنها عملية تجريد لوحدة صرفية معينة من أمثلة واقعية"[٥].

من خلال الموازنة بين موقف تمام حسان وعبد الرحمن أيوب من النحو التحويلي بالنظر إلى مسألة الشكل والدلالة نلاحظ الآتي:

١ – اتفق كل من عبد الرحمن أيوب وتمام حسان في بداية اطلاعه على المنهج التحويلي على رفض القول بالبنية العميقة والبنية السطحية؛ لاعتبار هذا الأمر ضربا من التأويل، يعتمد على الحدس والتخمين، لا على أمر واقعي.

٢ – رفضُ عبد الرحمن أيوب لهذه الفكرة يعد امتدادا لمبدأ استبعاد الدلالة من التحليل النحوي.

٣ – موافقة عبد الرحمن أيوب للنحاة في قواعدهم التحويلية الصرفية متمثلا في باب الإعلال والإبدال يعد تعارضا مع المنهج الشكلي الذي يتبناه، الذي يكتفي بوصف ظاهر اللفظ.

---

(١) انظر أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص ١٣٧.

(٢) انظر أيوب، عبد الرحمن، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٥.

(٣) انظر السابق، ص ١٤، ١٥.

(٤) انظر السابق، ص ١٥.

(٥) السابق، ص ١٥.

٤ – ما ذهب إليه تمام حسان من أهمية المناسبة المعجمية في التراكيب النحوية، وأن المعنى لا يتحقق بواسطة العلاقات النحوية فقط، نجد مثله عند عبد الرحمن أيوب ويسميه "التلازم"، ويوضح التلازم في التركيب من خلال هذي المثالين:

١ – أركب الكلب (والتلازم هنا غير متحقق).

٢ – أركب الفرس (والتلازم هنا متحقق)

يقول: "والتلازم أمر مختلف عن العلاقة النحوية أي علاقة العامل (الفعل) بالمعمول (المفعول)، فهذه العلاقة قائمة في المثالين، ومن ثم فإنهما من الناحية التركيبية مثالان سليمان، أما فساد المثال الأول فلا يرجع للقاعدة النحوية أي علاقة الفعل بمفعوله، بل إلى فساد التلازم (وهو عنصر من عناصر الدلالة) بين ركب والكلاب"(١).

وهذا يدل على اعتراف كل منهما بالتفاعل بين الوظائف النحوية والدلالة المعجمية للمفردات.

٥ – قبول تمام حسان لفكرة البنية العميقة والبنية السطحية، يعد قبولا لمبدأ التأويل، وعدولا عن بعض أفكار الوصفية الشكلية التي تبناها في المرحلة الأولى، حيث إنه من المعلوم أن المنهج التحويلي قائم في معظمه على نقد الشكلية في دراسة اللغة.

(١) أيوب، عبد الرحمن، التحليل الدلالي للجملة العربية، ص ١٣٣، ١٣٤. أشار سيبويه للمناسبة المعجمية والتلازم في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" انظر سيبويه، أبا بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، ت. عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، ١٩٦٦م، ج ١، ص٢٥، ٢٦. تناول محمد حماسة عبد اللطيف كلام سيبويه في هذه القضية بالتفصيل في مبحث بعنوان "التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات" (انظر عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، ص ٦٣ – ١٠٩).

الخاتمة

قام البحث بدراسة قضية الشكل والدلالة في البحث النحوي عند كل من تمام حسان وعبد الرحمن أيوب نظريا وتطبيقيا، مع عقد موازنة بينهما في نهاية كل موضوع، وتوصل البحث إلى عدد من النتائج على النحو الآتي:

١ – على الرغم من التشابه بينهما في النشأة والتكوين العلمي، فإن تأثرهما بالمناهج الغربية بدا مختلفا عند تطبيقها على اللغة العربية، على النحو الآتي:

- اتفق منهج تمام حسان في مرحلته الأولى مع منهج عبد الرحمن أيوب في اتباع المنهج الشكلي واستبعاد الدلالة في الدرس النحوي، تأثرا بمبادئ مدرسة بلومفيلد.
- عاد تمام حسان إلى أهمية الدلالة في الدرس اللغوي في باب منهج الدلالة من كتابه مناهج البحث في اللغة، ثم أصبح هذا منهجه، حيث جعل للمعنى دورا أساسيا في التحليل النحوي، في حين تمسك عبد الرحمن أيوب بالمنهج الشكلي من أول أعماله إلى آخرها، ولم يحد عن هذا المنهج.
- كل منهما يهتم بالمقام أو بالظرف الخارجي تأثرا بفيرث، ولكن هناك فارقا جوهريا بينهما، فتمام حسان ينظر إلى المقام كقرينة من قرائن المعنى النحوي، أما عبد الرحمن أيوب فينظر إلى المقام أو الظرف الخارجي بعد التحليل الشكلي للتركيب، فهو يستبعد الدلالة والظرف الخارجي في التحليل النحوي.
- توافق منهج عبد الرحمن أيوب مع منهج تمام حسان في بداية اطلاعه على المنهج التحويلي على رفض القول بالبنية العميقة والبنية السطحية؛ لاعتبار هذا الأمر ضربا من التأويل، يعتمد على الحدس والتخمين، لا على أمر واقعي.
- بعد إطلاع تمام حسان على مراحل تطور المنهج التحويلي عدل عن رأيه فيه، وقبل فكرة البنية العميقة والبنية السطحية، ويعد هذا قبولا لمبدأ التأويل، وعدولا عن بعض أفكار الوصفية الشكلية التي تبناها في المرحلة الأولى، حيث إنه من المعلوم أن المنهج التحويلي قائم في معظمه على نقد الشكلية في دراسة اللغة.
- كل منهما يصف النحاة العرب بالنظر إلى مسألة الشكل والدلالة وصفا متناقضا تماما مع وصف الآخر.
- حبس عبدالرحمن أيوب أراءه على المنهج الشكلي والتزم به، بينما تمام حسان حاول استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار مناهج غربية متعددة، ولم يلتزم بها التزاما مطلقا، ولكنه اعتمد في تفكيره على اجتهاد خاص في ضوء تكوينه الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب، وما تعلمه

من الدراسات الحديثة.

٢ – يكتفي عبد الرحمن أيوب في كثير من المسائل المتعلقة بالشكل والدلالة بنقد منهج النحاة فقط دون أن يقترح البديل.

٣ – اتفق رأي عبد الرحمن أيوب مع رأي تمام حسان في المرحلة الأولى، في الأساس العام لتقسيم الكلام، وخرج تمام حسان بناء عليه بتقسيم رباعي، في حين اكتفى عبد الرحمن أيوب بالنقد فقط.

٤ – منهج عبد الرحمن أيوب في تقسيم الكلام أيوب حسب الشكل والتركيب، لا يقتصر على أقسام الكلام الرئيسة، ولكنه مبدأ عام يتمسك به في تصنيف الكلمات في كل المواضع.

٥ – اتفق كل منهما على عدم ربط تغير أواخر الكلمات بالعوامل، ولا يوجد اختلاف بينهما في سبب اختلاف العلامات الإعرابية إلا في المصطلحات، فأيوب يربط اختلاف آخر الكلمة باختلاف موقع الكلمة في التركيب، وتمام حسان يربط اختلاف أواخر الكلمات باختلاف الوظيفة النحوية، فالموقع هو الوظيفة، فكل منهما يعنى بمصطلحه الفاعلية والمفعولية ... إلخ.

٦ – اتفق أيوب مع تمام حسان في مرحلته الأولى على كون العلامة الإعرابية هي الأساس في بيان المواقع والوظائف النحوية بجانب أمور شكلية أخرى كالرتبة والتوافق، أما تمام حسان في مرحلته الثانية لا يعطي العلامة الإعرابية أهمية تفوق بقية القرائن النحوية، فما هي إلا قرينة واحدة تتضافر مع قرائن عدة لبيان المعاني النحوية.

٧ – اتفق كل منهما في رفض الإعراب التقديري، أما الإعراب المحلي فاختلفا فيه، قبله عبد الرحمن أيوب ورفضه تمام حسان.

٨ – التزام عبد الرحمن أيوب بالمنهج الشكلي في بيان الموقع النحوي أو الوظيفة النحوية متفق مع تمام حسان في مرحلته الأولى، أما تمام حسان في مرحلته الثانية فيعتمد على نظرية تضافر القرائن في بيان المعاني النحوية.

٩ – الإسناد عند عبد الرحمن أيوب علاقة نحوية لفظية شكلية فحسب، تتمثل في موضع كلمة بالنسبة لأخرى، أما الإسناد عند تمام حسان فهو قرينة معنوية تتضافر مع قرائن أخرى لبيان المعنى النحوي.

١٠ – يقسم تمام حسان الجملة باعتبار المبنى أو الشكل إلى: اسمية، وفعلية، ووصفية، وشرطية، ويقسمها عبد الرحم أيوب للاعتبار ذاته إلى: إسنادية وغير إسنادية.

١١ – يتفق عبد الرحمن أيوب مع تمام حسان في مرحلته الأولى في أن وسائل ترابط وتماسك الجملة هي وسائل لفظية شكلية.

١٢ – موافقة عبد الرحمن أيوب للنحاة في قواعدهم التحويلية الصرفية متمثلا في باب الإعلال والإبدال يعد تعارضا مع المنهج الشكلي الذي يتبناه، الذي يكتفي بوصف ظاهر اللفظ فقط.

١٣ – يرفض عبد الرحمن أيوب فكرة الحذف والاستتار مطلقا، أما تمام حسان لا يرفضها على إطلاقها، ولكنه يرفض ما سماه النحاة بالحذف الواجب.

١٤ – دراسة تمام حسان للزمن أشمل من دراسة عبد الرحمن أيوب وخاصة فيما يسمى الجهة، ولكنهما اتفقا على أن دراسة الزمن هي دراسة نحوية تركيبية، لا صرفية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.
- أيوب، عبد الرحمن، محاضرات في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦م.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٧، ١٩٩٤م.
- بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، القسم الثاني،١٩٦٩م
- بكر، محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة الصباح، الكويت، ج١، ١٩٧٩م، ج ٢ بدون تاريخ.
- جاد الرب، محمود، علم اللغة نشأته وتطوره، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٥م.
- حسان، تمام، التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٤م.
- .....، مقالات في اللغة والأدب، ج١، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥م.
- .....، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٦.
- .....، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- .....، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- .....، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- .....، البيان في روائع القرآن، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢م.
- .....، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- .....، خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- .....، مقالات في اللغة والأدب، ج٢، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- .....، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- .....، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- الجرجاني (٤٧٤هـ)، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ابن جني (٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت. محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

- أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، محمد بن يوسف بن علي ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م.
- خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٩، ١٩٧٨م.
- خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للنحو العربي، دار الفلاح، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.
- الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار الصحابة، طنطا، ط١، ٢٠١٦م.
- ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٢٧، نوفمبر، ١٩٩٧م.
- الزجاجي (٣٤٠هـ)، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، ت. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
- الزركشي (٧٩٤هـ)، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، ت. عبد السلام هارون، دار القلم، بيروت، ١٩٦٦م.
- السيوطي (٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٦٧م.
- السيوطي (٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، ت. غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- صلاح، شعبان ، الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- العارف، عبد الرحمن حسن، تمام حسان رائدا لغويا (الكتاب التذكاري) إعداد وإشراف د. عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.
- .....، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- .....، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م
- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٦.
- عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- غلفان، مصطفى، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب المتحدة، بنغازي، ليبيا،

ط١، ٢٠١٣م،

- ف.ر. بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ترجمة: صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
- ليونز، جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
- ابن مالك (٦٧٢هـ)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، شرح التسهيل، ت. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- أبو المكارم، علي، مقومات الجملة، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.
- الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، بدون تاريخ.
- نحلة، محمود، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٨م.
- ابن هشام (٧٦١هـ)، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. صلاح الدين عبد العزيز علي السيد، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
- ابن يعيش (٦٤٣هـ)، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، بدون تحقيق، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.

ثانيا: الرسائل العلمية

- أبو بكر، محمد أحمد، جهود الدكتور تمام الصرفية والنحوية، ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، ٢٠٠٦م.
- العبودي، حيدر محمد جبر، الدراسات اللغوية عند عبد الرحمن أيوب، ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

ثالثا: الأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات

- أبو بكر، محمد أحمد محمد، أثر تمام حسان في البحث اللغوي الحديث والمعاصر، مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، كلية الآداب، جامعة الوادي الجديد، المجلد ٣، العدد ١١، سبتمبر ٢٠٢٤م.
- بكر، محمد صلاح الدين مصطفى، نظرة في قرينة الإعراب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، حولية ٥، ١٩٨٤م.
- أيوب، عبد الرحمن، الشكل والمضمون في التركيب اللغوي، مجلة الأقلام، العراق، العدد ٥، ١٩٦٦م.

- .....، التفكير اللغوي عند العرب مصادره ومراحله، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢٤، ١٩٦٩م.
- .....، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، مجلد ١٦، عدد ١، ١٩٧٨م.
- .....، البناء الصرفي للأسماء في العربية دراسة وصفية تاريخية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٧، المجلد الثاني، ١٩٨٢،
- .....، التحليل الدلالي للجملة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ١٠، المجلد ٣، ١٩٨٣م.
- حسان، تمام، القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، المجلد ١١، الجزء الأول، ١٩٧٤م.
- .....، نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب بالرباط، المغرب، المجلد ١١، الجزء الأول، ١٩٧٤م.
- .....، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، المغرب، عدد ٨، ١٩٧٧م.
- .....، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا"، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ندوة بالجامعة التونسية بتاريخ ١٣ – ١٩/ ١٢/ ١٩٧٨م.
- .....، نحن والتراث والمعاصرة، مجلة المناهل، وزارة الدولة للشئون الثقافية بالرباط، المغرب، العدد ١٢، ١٩٧٨م،
- .....، قضايا لغوية، مجلة المناهل، وزارة الدولة للشئون الثقافية بالرباط، المغرب، العدد ١٤، السنة ٦، ١٩٧٩م.
- .....، كيف نعلم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، العدد الأول، ١٩٨٣م.
- .....، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، المجلد ٣، ١٩٨٤م.
- .....، تطوير التأليف في مجالات اللغة العربية، بحث ألقي في الندوة الدولية بالرباط لدراسة موضوع: اللغة العربية إلى أين؟ بتاريخ ١– ٣/ ٢٢/ ٢٠٠٢م.
- .....، من وسائل إبداع المعنى في لغة القرآن الكريم، مجلة الدراسات القرآنية، مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠٠٢م.
- الراجحي، عبده، النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية، الكتاب التذكاري "تمام حسان رائدا لغويا"، قدم له وأشرف على إعداده عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان

"اللغة العربية معناها ومبناها"، حوليات الجامعة التونسية، عدد ١٧، ١٩٧٩م.